عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

التوجيه النحويّ وأثره في نشوء الخلاف بين مدرستيّ الكوفة والبصرة

"سورة مريم أنموذجًا"

أحلام يعقوب سليمان دياب

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1438هـ/2017م

التوجيه النحويّ وأثره في نشوء الخلاف بين مدرستيّ الكوفة والبصرة

"سورة مريم أنموذجًا"

إعداد:

أحلام يعقوب سليمان دياب

بكالوريوس أساليب تدريس اللغة العربيّة–جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف: د. أحمد داود دعمس

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس.

1438هـ/2017

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

اللغة العربية وآدابها

إجازة الرسالة

التوجيه النحوي وأثره في نشوء الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة

"سورة مريم أنموذجًا"

اسم الطالبة: أحلام يعقوب سليمان دياب

الرقم الجامعي: 2111065

المشرف: د. أحمد داود دعمس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 26 / 3 /2017م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد داود دعمس التوقيع.....

2. ممتحنا داخليا : د. يوسف الرفاعي التوقيع.....

3.ممتحنا خارجيا: د. مؤمن البدارين التوقيع.....

القدس– فلسطين

2017/1438هـ

الإهداء

ما الفَضلُ إلا لِأَهلِ العِلمِ إِنَّهُمُ عَلى الهُدى لِمَنِ اِستَهدى أَدِلّاءُ
وَقَدرُ كُلِّ اِمرِئٍ ما كانَ يُحسِنُهُ وَلِلرِجالِ عَلى الأَفعالِ اسماءُ
وَضِدُّ كُلِّ اِمرِئٍ ما كانَ يَجهَلُهُ وَالجاهِلونَ لِأَهلِ العِلمِ أَعداءُ
فَفُز بِعِلمٍ وَلا تَطلُب بِهِ بَدَلاً فَالناسُ مَوتى وَأَهلُ العِلمِ أَحياءُ

الإمام علي بن أبي طالب

إلى :

من أعطى فأجزل العطاء .....أبي

بحر الحنان ومرفأ الأمان.....أمي

تاج المروءة والسخاء.....زوجي

ثمرة عمري أبنائي وأحبائي .....إسلام، ومحمود، وأنس، وأسيل، وهديل.

إلى كل من بذل جهدًا وعمرًا في سبيل خدمة لغة الضاد.

إلى كل هؤلاء.....والذين لم يأت عليهم الذكر أهدي هذا العمل تقديرًا و امتنانًا وعرفانًا.

الطالبة:أحلام يعقوب ذياب

إقرار

أُقرُّ أنا معدّة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة، أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: أحلام يعقوب سليمان دياب

التاريخ: 26 / 3/ 2017

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمدًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربّي ويرضى، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أشكرك وأحمدك ربّي على أن يسّرت لي هذا العمل.

أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور الفاضل أحمد داود دعمس على توجيهاته ونصحه السديد، حيث لم يأل جهدا في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في هذه الرسالة، أدامك الله ذخرًا لطلبة العلم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل: مؤمن البدارين.

والدكتور الفاضل: يوسف الرفاعي

لتقبلهم مناقشة الرسالة وتقديم الملاحظات حولها وتصحيحها.

والشكر والامتنان إلى كل من ساعدني وقدم لي يد العون من قريب أو بعيد

جزاكم الله خير الجزاء وسدد خطاكم إلى ما فيه خير لهذه الأمة.

الملخص

هدفت هذه الدِراسة إلى التَّعريف بالمسائل الإعرابيّة الخلافيّة في سورة مريم بين نحاة الكوفة والبصرة، وذلك من خلال التَّعريف بالتَّوجيه النَّحويّ وأثره في نشوء الخلاف بين مدرستيّ الكوفة والبصرة، وقد اختارت الباحثة سورة مريم، كونها من السُّور التي لم تُدرس كاملة من حيث الخلاف الإعرابيّ بين نحاة المدرستين، ولتحقيق أهداف الدِّراسة استخدمت الباحثة المنهج التكامليّ التحليليّ، وذلك لاستخدامها للمنهج التاريخيِّ في الفصل الأول من الدِّراسة، والمنهج التحليليّ في الفصل الثاني من الدراسة.

وجاءت الدراسة في فصلين دراسيين، جاء في الفصل الأول من الدراسة التعريف بعلم النحو، ونشأته والبحث في أهمية هذا العلم في حفظ اللغة العربية، أما الفصل الثاني فجاء فيه نماذج من سورة مريم حول الاختلاف النحوي بين نحاة الكوفة والبصرة.

وتوصلت الباحثة الى نتائج منها أنّ الإعراب هو الذي يُميّز المعاني، ويوقف الدّارسين على تدبر كلام الله جل وعلا، وفي الوقت نفسه لا إعراب للنص القرآني الكريم إن لم يكنْ هناك فهم للمعنى قَبْلَ الإعراب؛ لأنه فرعٌ من فهم المعنى، لذا لا يمكننا الفصل بين المعاني والإعراب فصلًا تامًا؛ لارتباطه بالمعنى، كذلك إنّ الخلاف في سورة مريم لم يكن في مسائل كثيرة بين النحويين، إذ إنّ مواضع الخلاف لم تكن كبيرة كمسائل خلاف جوهريٍّ بين نحاةِ المدرستين، وقد تمثل الخلاف الحقيقيّ في مسائل محدودة كمسألة ﴿**أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾، حيث اختلفت المدرستان في إعرابها، وكذلك اختلف نحاة كل مدرسة في إعرابها، فخالف سيبويه (180 هـ) معلّمه الخليل، كما خالف الأخفش الكسائي في الإعراب أيضًا، وأضاف الفراء إعرابًا في مسألة ﴿**ذِكْرُ رحمة**﴾ ، كما أظهرت النتائج أنّ سبب الاختلاف في إعراب بعض الآيات يؤول إلى اختلاف التأويل في معنى بعض الآيات مثل إعراب قوله تعالى: **(ذلك عيسى بن مريم قول الحق)**، فمن رفعها جعلها تعود على الله جلّ وعلا، ومن نصبها جعلها تعود إلى عيسى عليه السلام.

وقد أوصت الباحثة بالقيام بدراسات مختلفة حول الخلاف بين النَّحويين في إعراب آي القرآن الكريم في سورٍ أخرى مختلفة، وذلك لبيان طبيعة هذا الخلاف، وأسبابه، والتوجّه الى دراسات تقوم على جمع آراء البصريين والكوفيين المتناثرة من بطون الكتب ليسهل على الباحثين معرفة هذه الآراء.

Issues syntactical controversial in Surat Maryam between dropped by Kufa and Basra

Prepared by: Ahlam Yaqoub sulayman Diad.

Supervisor: Dr. Ahmad Demes.

Abstract

This study aimed at introducing issues syntactical controversial in Surat Maryam between dropped by Kufa and Basra، through the definition of guidance grammar and its impact on the emergence of the dispute between my school of Kufa and Basra. The researcher Maryam chosen، being of the fence that had not taught the full terms of the dispute A'raabi between We dropped by the two schools، and to achieve the objectives of the study researcher has used the complementary analytical، so as to use the historical approach in the first chapter of the study، the analytical method in Chapter II of the study.

The study، the results of which to express that distinguishes the meanings، and stop the students to manage the word of God Almighty، and at the same time does not express the Quranic text decent if not an understanding of the meaning by expressing; because it is a branch of the understanding of the meaning، so we can not separate the meanings and expressing a clear separation; it relates to sense، as well as the differences in Surat Maryam، had many issues between grammarians، since the dispute positions did not exceed ten issues of fundamental Kkhalav between dropped by the two schools، may represent a real disagreement on limited issues such as (ايهم اشد)، where different schools in its expression، as well as differed dropped by each school in its expression، Fajalv Sibawayh mentor Hebron، also bucked Alokhvc Alexaii to express too، and added fur expressing the issue) said Rahmh(the results also showed that the cause of the difference in the expression of some verses construed to differing interpretation the meaning of some verses such as voice says: (ذلك عيسى بن مريم قول الحق)، it brought them back to God Almighty، and pitched them back to Jesus.

The researcher recommended to carry out various studies on the dispute between the grammarians in the express Aye Koran in various other fence، so as to indicate the nature of this dispute، and its causes، and to go to the studies based on collecting the views of visual and Alkoviin scattered from books to make it easier for researchers to know these views.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

موضوع الرسالة:

من القضايا التي لفتت انتباهي الاتجاهات النحوية، وتباين الآراء بين مدرستي الكوفية والبصرة، وأثر ذلك على اختلاف الإعراب، وأثر هذا الخلاف على المعنى وأسبابه المتعددة، وحتى أزيد الدراسة أهمية فقد قمت باختيار القرآن ميداناً للدراسة، حيث إنّ القرآن الكريم هو رمز الفصاحة والبلاغة، ومعرفتنا للوجوه الإعرابية فيه يزيدنا علمًا وفصاحة، فجاءت الدراسة تحت عنوان:

"التوجيه النحويّ وأثره في نشوء الخلاف بين مدرستيّ الكوفة والبصرة، سورة مريم أنموذجًا".

أهمية الموضوع:

إنّ البحث في الخلاف النحويّ هو بحث في تدرج النحو وتطوره، فقد بدأ النحو بصريًا، ثمَ ظهر نحو الكوفة، فتباينت الآراء النحويّة واختلفت، وظهرت كتب الخلاف النحويّ، لمحاولة ترجيح مذهب على آخر، فهل كانت أسس وقواعد لهذا الترجيح في كتب الخلاف النحويّ؟

وهل كان النحاة منصفين في أحكامهم أم متعصبين؟

مسوغات اختيار الموضوع

1- كثرة المسائل الخلافيّة بين النحاة، لا سيما في توجيه الآراء النحويّة المتعلقة بإعراب الآيات القرآنيّة خاصة، مما دفعني إلى اختيار "سورة مريم" إنموذجاً، لوجود عدد من المسائل النحويّة الخلافيّة فيها.

2- عدم تعرّض الدارسين لهذا الموضوع بهذه الكيفيّة.

الدراسات السابقة

هناك دراسات عديدة تتحدث عن نشأة النحو وأسباب الخلاف بين النحويّين وأسس الترجيح عندهم، منها: أصول النحوي لسعيد الأفغاني، والخلاف بين النحويين للرماني، وتطور النحو في مدرستي الكوفة والبصرة لطلال علامة، ومن البحوث الخاصة بسورة مريم دراسة علي محمد النور، بعنوان التجويزات النحوية في سورة مريم بين اللغة والقراءة، والتي بين فيها قراءة لهجات العرب لبعض الألفاظ وجوازها.

منهج الدراسة:

لقد اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج التكاملي التحليلي. فقد تطلبت طبيعة الدراسة اعتماد المنهج الوصفي والتاريخي في الفصل الأول "النحو نشأته وتطوره " .

أما الفصل الثاني فقد اتبعت الباحثة فيه المنهج التحليلي، وعنوانه "الخلاف بين المدرستين من خلال سورة مريم" .

خطة البحث:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وفصلين، وخاتمة وفهارس، على النحو الآتي.

1- المقدمة وفيها:

أهمية الموضوع، وأسباب أختياره، والمنهج الذي اتبعته، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

2- **الفصل الأول:** وعنوانه: "النحو نشأته وتطوره". وقد جاء على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول وعنوانه: "النحويّون بين النشأة والتمذهب".

المبحث الثاني: وعنوانه: "أسباب الخلاف بين النحويّين".

المبحث الثالث وعنوانه: " الاصول النحوية للمدرستين".

3- **الفصل الثاني:** وعنوانه: "الخلاف بين المدرستين من خلال سورة مريم".

واعتمدت في هذا الفصل على جمع المسائل التي اختلف في إعرابها علماء البصرة والكوفة، وبلغ عدد المسائل التي ناقشتها ثلاثًا وعشرين مسألة.

4- **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

5- قائمة بأهم المصادر والمراجع.

6- فهرس الموضوعات.

تمهيد

جاء الإسلام واللغة العربية مستكملة أدوات التعبير، ولها تراث أدبي حافل مفصح عن شتى المشاعر الوجدانية والاجتماعية، قد اتفقت الكلمة على الاعتداد بهذا التراث والإعجاب به منذ عصر الجاهلية.

"فالعرب أُمة فصاحة وبلاغة تتأثر بالبيان الرفيع والجملة الوجيزة الموحية، وكانت أسواق العرب في الجاهلية قد قامت بالاصطفاء من لغات القبائل، وأخذ الشعراء والبلغاء أنفسهم بما أجمعوا على استحسانه، حتى تنافسوا في ذلك. وصرنا نسمع شبه هذا الإجماع على سلامة لغة قبائل الجزيرة والطعن بلغات أهل السواحل لمخالطتهم الأجانب في الأسفار والتجارات".[1]

والواضح لكل من ألمّ بتاريخ علوم اللغة العربية أنها نشأت لتخدم القرآن الكريم شكلًا ومنهجًا، نصًا ومضمونًا، فكانت القراءات القرآنية أوّل ما اهتمّ به العرب والمسلمون.[2]

وكانت تؤخذ مشافهة عن الرسول صلى الله عليه وسلم أول الأمر، ثمّ عن القرّاء الثقات.

"وقد احتاج العرب المسلمون بعد علم القرآءات إلى علم التفسير لفهم كلام الله، وكلام العرب استعمل لشرح القرآن وفهم معانيه، مما قادهم إلى معرفة مافي كلام العرب من مجاز وحقيقة، فنشأ علم البلاغة ممزوجًا بعلم النحو، لأنّ معرفة الكلام تتطلب معرفة في المبنى والمعنى معًا".[3]

وكان الاختلاط بأصحاب اللغات الأخرى سببًا رئيسًا في استفزاز حماة اللغة لحمايتها من اللحن والانحراف والتأثر باللغات الوافدة وظهر التأثر بين أصحاب الدين الواحد وخاصة المولّدين الذين وُلدوا

---

[1] الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، ص 7

[2] ينظر: نور الدين، عصام، تاريخ النحو، المدخل النشأة والتأسيس، ص 14، 15

[3] م. ن، ص 16، 17

لأمهات أجنبيات أو أعجميات ... ولقد كان التأثر نابعًا من السمع كوسيلة فهم لخطاب أصحاب اللغات المختلفة الذين دخلوا في دين الله أفواجًا، فاختلط اللحن وفشا وظهر في العرب أنفسهم، "والسمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع"[1]..

كذلك ما لحق المسلمين من توسع سكانيّ، واقتصاديّ، واجتماعيّ، وعسكري، فخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، "وهبّ أولوا الأمر من خلفاء لحماية اللغة العربية ووضع ضوابط لها لتكون نبراسًا يُرجع إليه، فكان النحو علمًا وهدايةً" [2]

فبقاء هذه اللغة إنما هو حفظ إلهي بتسخير وسائل الحفظ من اللحن والخطأ والتغيير، فقدر الله علماء، ورجال حكم، وغيرهم لحماية لغة الدين وتطويرها، حرصاً على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة.

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، 368-369

[2] م. ن، ص 369

الفصل الأول

النحو نشأته وتطوره

المبحث الأول : "النّحويون بين النّشأة والتّمذهب"

أولًا: نشأة مصطلح النحو

ثانيًا: أول من وضع النحو

ثالثًا: ظاهرة اللحن

رابعًا: مهد ظهور الخلاف النحوي ومراحله

خامسًا: نشأة الخلاف وظهور المذهبية

سادسًا: مراحل الخلاف

المبحث الثاني : أسباب الخلاف

أولاً: البيئة اللغوية وأثرها في الخلاف

ثانياً: الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية

ثالثاً: المنافسة بين العلماء

رابعاً: الدوافع الشخصية

المبحث الثّالث : الأصول النّحويّة للمدرستين:

أولًا: تمهيد تعريف أصول النحو

ثانيًا: النّقل (السمّاع)

ثالثًا: القياس

رابعًا: الاجماع

خامسًا: التعليل

سادسًا: العامل

المبحث الأول : "النّحويون بين النّشأة والتّمذهب"

أولًا: نشأة مصطلح النحو

ثانيًا: أول من وضع النحو

ثالثًا: ظاهرة اللحن

رابعًا: مهد ظهور الخلاف النحوي ومراحله

خامسًا: نشأة الخلاف وظهور المذهبية

سادسًا: مراحل الخلاف

المبحث الأول : "النّحويون بين النّشأة والتّمذهب"

يتناول هذا المبحث نشأة علم النحو وذلك من خلال توضيح نشأة المصطلح، بذكره تعريفه في اللغة والاصطلاح، وأيضًا التطرق إلى وضع المصطلح وذكر الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهوره، ثم البحث في أسباب الخلاف بين النحاة، وذكر مراحل الاختلاف وظهور المدارسة النحوية.

أولًا: نشأة مصطلح النحو

مفهوم النحو لغةً:

عرف ابن منظور النحو بقوله : "القصد ... ونحو العربية منه .... وهو في الأصل مصدر شائع، أي: نحوت نحوًا، كقولك قصدت قصدًا، ثم مضى به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء إذا عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم"[1]

مفهوم النحو في الاصطلاح:

أما النحو في الإصطلاح فقد عرفه ابن جني (392 هـ) على أنه: "انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنيه، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها" [2].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة نحا

[2] ابن جني، الخصائص، ص 16

وجاء في شرح الأشموني (900 هـ) للألفية "هو علم بالمقاييس من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[1]

وعرفه السيوطي(911 هـ) أنه "علمٌ بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب" [2]

من خلال ما سبق من تعريفات يكون لعلم النحو مفهوم ووظيفة ، فمفهومه قواعد ومقاييس استنبطها العلماء من كلام العرب يستطاع من خلال تعلمها تقليد العرب في لغتهم والنسج على منوالهم . ووظيفة علم النحو صون اللسان من الخطأ، وتمكين غير العرب من تقليد العرب من لغتهم، والقدرة على فهم كلام الله تعالى وسنة نبيه محمد عليه الصلاة والسلام.

ثانيًا:أول من وضع النحو:

بعد أنْ انتشر الإسلام بين الشعوب غير العربية بدأت مفردات اللغة وطريقة صوغها تتأثر باللغات الأخرى وتنجرف عن الجادة، ويشوب قواعدها الخلل وسوء النطق، كلُّ ذلك وغيره جعل العلماء الأوائل يندفعون لوضع أنظمة وقواعد اللغة العربية، وكان الباعث وراء ذلك حرص المسلمين الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحًا، لا سيما بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسن بعد دخول كثير من غير العرب في دين الإسلام وحاجتهم إلى تعلّم لغة القرآن وغيرها من الأمور.. ولكن من هو أول من وضع علم النّحو؟ وكيف كان صنيعه؟؟

لم تجمع كتب النحو أنّ هناك واضعًا محددًا لعلم النحو، وإنّما هناك من نُسبت إليهم البذور والخطوات الأولى في وضع هذا العلم، ويقول السيرافي (368هـ) "اختلف الناس في أول من رسم

---

[1] الأشموني، شرح الألفية، ص 6

[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 22

النحو فقال القائلون" أبو الأسود الدؤلي، وقيل: نصر بن عاصم، وقيل: عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الأقوال على أنه أبو الأسود الدؤلي" [1]

كما ذكر ابن خلدون (808 هـ) في مقدمته أن "أول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويقول بإشارة من علي، رضي الله عنه، لأنه رأى تغيّر الملكة، فأشار عليه بحفظها ففزع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة والمستقرأة، ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أنْ انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي....."[2]

وينفي شوقي ضيف ويؤيده طلال علامة أن يكون علي رضي الله عنه وضع ذلك، وينسب إلى الشيعة نحلهم ذلك ويفترض أنّ نسبة النحو إلى أبي الأسود الدؤلي نحل أيضاً.

ويعد نسبة وضع النحو لأبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز من عبث الرواة الواضعين المتزيدين، فيقول شوقي ضيف: "وهو عبث جاء من أن أبا الأسود الدؤلي نسب إليه حقاً وضع العربية، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو، وهو إنما وضع أول نقط يحدد حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله"[3]

ويقول السامرائي: "فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأُخذ عنهم النقط وحُفظ وضُبط وقُيد وعُمل به واتبع فيه سنتهم واقتدي فيه بمذاهبهم" [4]

ولم يكن هذا العلم يعرف في عهد أبي أسود الدؤلي بعلم النحو، بل كان يعرف بعلم العربية، لذا كانت تسمية كتب التراجم لهذا العلم في عهد أبي الأسود تسميةً مجازيةً مبنيةً على الاتساع، فلم تحدث

---

[1] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 33

[2] ابن خلدون، المقدمة، ص 369

[3] ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص 15-16

[4] السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، ص 20-22

هذه التسمية إلا في وقت متأخر عن أبي الأسود حيث كان يطلق لقب العربية على مثل هذا النوع من العلم. والغالب في إطلاق هذه التسمية ما قاله علي بن أبي طالب لأبي الأسود: "انحُ هذا النحو، أو ما أحسن النحو الذي نحوت"[1]

وترى الباحثة أن هذه المرحلة هي مرحلة الرسم الأولى لنشأة علم النحو حيث ثبت النطق السليم بالقرآن مع ضبطه بالحركات منعًا للحن والزيغ، مع وضع بعض القواعد العامة التي تعلل للظاهرة النحويّة والإجابة عما يحدث من لحن وخروج عن بعض قواعد اللغة وهي مرحلة مهدت لما بعدها من تعليل ضبط أواخر الكلمات...

ولعل ارتباط علم النحو بعلوم القرآن والفقه جعل لتعلم النحو أهمية كبيرة لفهم النصوص القرآنية، ومعرفة الأحكام الشرعية.

ويقول طلال علامة هناك علاقة عضوية بين دراسة منهج النحو والعلوم الاخرى عند المسلمين حيث ارتبطت اللغة بالقرآن الكريم، فدراسة النحو إنما تكون من خلال العلوم الأخرى وبخاصة الفقه والكلام[2]

ثالثًا:ظاهرة اللحن

تعد ظاهرة اللحن واحدة من الظواهر المهمة والخطيرة، لما لها من أثر على لغتنا العربية، فالعرب أمة فصاحة، فقد عاش المجتمع العربي قبل الإسلام في عزلة عن باقي الشعوب.

ولمّا علت راية الإسلام ألزمتهم أن يخرجوا من هذه العزلة، فاندفع المسلمون لنشر الدين الإسلامي، فسقطت في أيديهم مساحات شاسعة تتكلم لغات مختلفة، وكان لا بد للعرب من الاختلاط بهذه

---

[1] الشاطر، الموجز في نشأة النحو، ص 21

[2] علامة، نشأة النحو العربي في مدرستي الكوفة والبصرة، ص27.

الأجناس خدمة لدينهم الذي اغتربوا في سبيله وعانوا من أجله". ولم تزل العرب على سجيتها اللغوية في صدر الإسلام وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام، فدخل الناس فيه أفواجاً والتفت الجماعات اللغوية المختلفة إلى تعلم اللغة العربية"[1]

قد ذكر العلماء أنّ اللحن ظهر في عصر الرسول ،صلى الله عليه وسلم، فيقول أبو الطيب الحلبي: ".... لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فقد روي عن عبد الله بن مسعود أنّ رجلاً لحن بحضرة النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم، "أرشدوا أخاكم فقد ضل"[2]

وبعد عصر الرسول، صلى الله عليه وسلم، وبعد أن اتسعت الفتوحات الإسلامية وازداد الاختلاط أخذ اللحن يشيع تدريجيًا، على الألسنة، وخاصة في قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف، نتيجة لاتساع اختلاط العرب مع غيرهم. وإن كان اللحن قد بدأ على ألسنة الموالي والمتعربين في عهد الرسول، صلى الله عليه وسلم، إلا أنه استمر وامتد في عهود الخلفاء الراشدين وبني أميّة. [3]

فقد ورد عن أبي بكر ،رضي الله عنه، قوله: "لإن أقرأ فأسقط أحبُّ إلي من أن أقرأ فألحن"[4]

وروى ابن الأنباري (328 هـ) أن الأمام عليًا، رضي الله عنه، قال: "إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعني الأعاجم"[5]

---

[1] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 1

[2] السيوطي، بغية الوعاة، 120/2

[3] ينظر، أبو الطيب الحلبي، مراتب النحويين، ص 5

[4] السيوطي، المزهر، 396

[5] ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 2

والروايات في هذا الصدد كثيرة إلا أن أشهرها ما ذكره الأصفهاني في الأغاني، إذ دخل أبو الأسود الدؤلي في وقدَة الحر بالبصرة على ابنته، فقالت له: يا أبت ما أشدُّ الحرَ؟ فرفعت كلمة "أشدّ" فظنها تسأله وتستفهم، والحقيقة أنه كان عليها أن تقول إذا أرادت إظهار التعجب من شدة الحر والإخبار عنه: ما أشدَّ الحرَ!!![1]

ونتيجة لذلك أخذ الإمام علي يشعر بخطورة اللحن لعدة أسباب أهمها العامل الديني، وهو الإحساس بخطورة اللحن على القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة. حيث إن اللحن له أخطار كبيرة في مجال فهم الأحكام الشرعية.

فكان لزامًا على إمام المسلمين وخليفتهم، رضي الله عنه، أن يحارب هذا الخطر الجديد، حفاظًا على القرآن الكريم والأحاديث الشريفة من اللحن والخطأ، وشاركه في هذا الشعور أبو الأسود الدؤلي الذي تحرك أيضًا بدافع ديني، وهو الذي قام بتنقيط المصحف دون سواه.

إذن ظهور بدايات وضع قواعد النحو كان هدفه الحفاظ على ضبط القرآن الكريم دستور الأمة وكتابها إلى يوم الدين.

رابعًا: مهد ظهور الخلاف النحوي ومراحله

مرّ النحو العربي في نشأته بعدة مراحل حتى استوى على سوقه، وأصبحت له أصول ثابتة متعارف عليها بين النحاة والدارسين لهذا العلم. وذلك بعد انتقال مركز الخلافة من البصرة إلى الكوفة حاضرة العراق الثانية، التي اشتد الخلاف النحويّ فيها وبرز بروزًا واضحًا.

وعندما يذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدّى البصريين والكوفيين، الذين أخذوا النحو عن سكان الجزيرة العربية وقبائلها، التي بلهجتها نزل القرآن، ودار بينهما الخلاف في معظم أبواب النحو

[1] ينظر, الاصفهاني، الأغاني، 119/11؛ السيرافي، أخبار النحو بين البصريين، ص 14

ومسائله، على ما تفرع من أصول النحو التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سببًا في وضعها وهو السماع عنها، ولم يكن ما جاء بعد هاتين المدرستين إلا نتيجة لما خلفاه من مسائل وآراء في النحو العربي من حيث القواعد والفروع.

وتجمع المصادر "على أنّ العراق كان مهدًا لنشأة النحو" وتعد البصرة أسبق مدن العراق اشتغالًا بالنحو، وبعد قرن من الزمان اشتغلت الكوفة به"[1].

وتقدم البصرة على غيرها "لأنها هي التي وضّحت أصول النحو وقواعده ومكّنت له من هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم، وكل مدرسة سواها فإنما هي فرع لها وثمرة تالية من ثمارها"[2]

"وقد بدأ ظهور النحو بصريًا في المرحلة الأولى حيث وضع على يد أبي الأسود الدؤلي نقط الإعراب وبعض أصوله العامة، ومضى الناس يأخذونه عن تلاميذه"، وعلي رضي الله عنه دوره توجيهي وضعت معه الحدود الأولية الكبرى للنحو". [3]

وفي المرحلة الثانية "كان طبيعيًا أيضًا أنْ يطلقوا على علامات النقط الخاصة بالإعراب أسماء تفرق بينها، حيث تم اشتقاقها من كلمات أبي الأسود الدؤلي لكتابته: "فتحت شفتي وضممتها وكسرتها، وتم تقسيمها على التوالي نقط الفتحة، ونقط الضمة، ونقط الكسرة"[4]

وفي المرحلة الثالثة "لاحظوا اختلافاً في إعراب الأسماء حسب مواضعها من الكلام".

وفي المرحلة الرابعة "لا يبعد أن يكونوا قد وضعوا لذلك مصطلحات المبتدأ أو المفعول".

---

[1] السامرائي، ابراهيم، المفيد في المدارس النحوية، ص 23

[2] ضيف، المدارس النحوية، ص 5

[3] م. ن، ص 17

[4] م.ن، ص 17, 18

[4] م.ن، ص 5

وفي المرحلة الخامسة : تم التمييز بين المعرب والمبني وتدرج هذا العلم وكانت الأسبقية للفروع وليس للكلية الجامعة.

وهذه المراحل إنّما تم تحليلها استنادًا الى ما وصل الينا، وهو يستند الى التحليل العقلي فليس هناك ما يثبته بشكل قاطع سوى ما تمدنا به طبائع الأشياء[1]

وترى الباحثة أنّ الرأي السابق لشوقي ضيف والسامرائي الصواب في أنّ النحو كتطبيق عملي مسموع قديم قدم اللغة، وإلا لما استطاع أحد تَعرّف صواب وخطأ الكلام أو حتى فهم المعنى المراد من خطأ المتكلمين، فـ "به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول من المبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهل أصل الإفادة" [2] وبهذا فالنحو العملي المسموع سابق لأبي الأسود ولغيره ممن نسب إليهم وضع النحو.

خامسًا: نشأة الخلاف وظهور المذهبية

"ظهر الخلاف في لغة قبائل العرب منذ القدم في صورة خلاف الكلمات ما يرنو اليه المتكلم من معنى لهذه الكلمات، والحركات في اختلاف الرفع والضم والكسر، والاستعمالات في الجمل بما يريد به المتكلم من معنى لهذه الكلمة، وتعدد المترادفات، والذي قد يعظم ويشتد حتى يصبح نهجًا ينعت وسمه تخصّ، وبسببه اختلفت القراءات ونزل القرآن على سبعة أحرف، وبسببه تعملق فحول الشعراء في قصائدهم الطوال وتباينت فصاحة القبائل [3] وتبعاً لذلك تباينت قدرات العلماء في التعرض لمنابع اللغة وتحديد غثّها من سمينها وصوابها من خطئها، وما يقعد وما هو شاذ...

---

[1] ضيف، المدارس النحوية ، ص 17، 18

[2] ابن خلدون، المقدمة، ص 545

[3] ديرة، المختار أحمد، دراسة في النحو الكوفي، ص 41-42

سادسًا: مراحل الخلاف

بعد ظهور النحو بسبب ظهور اللحن في البصرة، وظهور الدوافع التي أدت إلى ظهور الخلاف، وكذلك دور أبي الأسود الواضح في وضعه نحو العربية، والحقيقة إن الملامح الحقيقية لهذا النحو كانت مراحل تكوينها بعد أبي الأسود، فمرَّ النحو بعدة مراحل بعد زمن أبي الأسود، حتى أصبح فنًا متكاملًا له قواعد وأصول ينسج على منوالها، ويعود الفضل الى أبي الاسود في وضع قواعدها الأولى بإرشاد من الإمام علي كما ورد في أغلب الروايات.

المرحلة الأولى: بداية الخلاف

"ظهر الخلاف في الرأي بشكله البسيط القائم على مخالفة اللاحق للسابق من العلماء والطلاب لاعتماد كل منهم على طبعه ونظره الشخصي أو ما يعرف فقهياً بالاجتهاد.." [1]

ثم انتقل إلى مرحلة أخرى حيث أصبح كل عالم يجيب بما يحلل، وبما يرى من دون أن يرى حرجاً فيما صنع لخروجه على غيره أو على الإجماع.. وما سبق من أشكال الخلاف كان محصوراً بين علماء البصرة، لعدم وجود مذاهب أخرى تقوم على تعمد المخالفة، ومثاله: مخالفة عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء في مسألة إجازة أبي عمرو "ليس الطيبُ إلا المسكُ" بالرفع وبيان ذلك بلهجة تميم التي ترفع والحجاز التي تنصب، فاقتنع عيسى بن عمر.[2]

---

[1] السامرائي، ابراهيم، المفيد في المدارس النحوية، ص 47.

[2] م. ن، ص 47

المرحلة الثانية: ظهور التمذهب بنشأة أصول المدرسة الكوفية

بدأت فكرة المذاهب النحوية مع أبي جعفر الرؤاسي[1] (ت187)، ومعاذ الهراء وهم من قام بتأسيس مدرسة الكوفة في النحو والصرف، ويرى البعض أنّ الكسائي والفراء هما المؤسسان الفعليان للمدرسة الكوفية، حيث رحلا إلى البصرة وأخذا عن علمائها من الطبقة الرابعة عيسى بن عمر، وأبي عمر بن العلاء..." [2]

وقال السيوطي (911 هـ) عن الرؤاسي: "وأبو جعفر هو أستاذ الكسائي وهو أول من وضع من الكوفيين كتابًا في النحو وكان رجلًا صالحًا وقيل: إذا قال سيبويه (180 هـ) قال الكوفي: قصد به الرؤاسي".[3] ومن هنا بدأ اتجاه الكوفيين إلى علم النحو الذي أخذوا أصوله من البصريين ودرسوا على أيديهم، حتى ألموا بقواعد النحو الأولى، ثم زاد بعد ذلك انتشار هذا العلم عندهم حتى أصبح لهم مجالسهم وكتبهم الخاصة في النحو، وظهر لهم منهج خاص تبعهم فيه من جاء بعدهم من الكوفيين وأصبحت لهم مدرسة تُعرف باسمهم، تسمى مدرسة الكوفة، في مقابلة المدرسة البصريّة النحويّة، وفي هذه المرحلة كان النحو بصريًا كوفيًا، وكان الخلاف على أشدّه. [4]

---

[1] محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي (ت187) يكنى أبا جعفر: هو ابن أخي معاذ الهراء، وهم من موالي محمد بن كعب القرظي، وسمّي الرؤاسي لكبر رأسه، وكان أول من وضع من الكوفيين كتابا في النحو، ومات في أيام الرشيد، قال أحمد بن يحيى ثعلب: كان الرؤاسيّ أستاذ علي بن حمزة الكسائي والفراء، الحموي، معجم الادباء، 2468/6

[2] السامرائي، ابراهيم، المفيد في المدارس النحوية، ص 47-49

[3] السيوطي، المزهر، 343/2

[4] الحموي، معجم الادباء، 2469/6؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، 248/2

المرحلة الثالثة: المخالفة الصريحة بين مذهبين

لعبت المناظرات التي عقدت بين نحاة البصرة والكوفة في القصور رغبة في التقرب من الخلفاء، دورا مهما في تأسيس فكرة الخلاف في الرأي لما قالت به العرب، فمع سيبويه تستطيع أن تتحدث عن خلاف بصري، كوفي.. بعد أن نضجت اراء الرؤاسي والهرّاء على يد الكسائي، والفرّاء.." [1]

"وكان للمسألة الزنبورية[2] بين سيبويه والكسائي دورا في تسليط الأضواء على الخلاف، وخاصة بخروج الكسائي إلى البادية اقتداءً بأستاذه الخليل ومراجعته لمبادئ الرؤاسي والهرّاء، فجسد الخلاف عبر تحديه لسيبويه في ذلك منهجًا خاصًا به. [3]

ويعتبر المخزومي أن البصريين انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيبويه (180 هـ) والتلمذة له فقد بهر الجميع فصار محور نشاطها ومادة علمها. ولم يكن الكوفيون أقل شأناً في الاهتمام بالكتاب ودراسته وبلورة آرائهم سرًا وجهرًا أو بدافع العصبية. [4]

"فمسيرة النحو العربي خطت خطوات حثيثة لتبتعد عن "نقطة الصفر" أو عن النشأة للأولى، لترسم منهج البحث النحويّ العربيّ "الاستنباطي" المتكئ على "القياس"على كل ما قالت العرب، دون تمييز بين مستوى وآخر، أو بين الفصحى ولغات العرب أو لهجاتها، لأنّ كلام العرب كله حجة، فتأرجح النحو بين منهجين انبثقا من مسيرة الدرس انبثاقًا طبيعيًا". [5]

---

[1] ديرة، المختار أحمد، دراسة في النحو الكوفي، ص 49.

[2] أصل هذه المسألة مناظرة بين الكوفيين والبصريين وهي بين (سيبويه والكسائي)، ومضمونها ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال "كنت أظن أن العقرب أشد لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو إياها". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال: "فإذا هو إياها". ويجب أن يقال: "فإذا هو هي"، وانتهت المناظرة بفوز الكسائي بعد أن ناصر العرب رأيه، انظر: الانباري، الانصاف، 576/2

[3] السامرائي، ابراهيم، المفيد في المدارس النحوية، ص 50؛ ابن هشام، مغني اللبيب، 93/1.

[4] ينظر: المخزومي، حمدي، مدرسة الكوفة، ص 100–102؛ النجار، ضياء السالك الى اوضح المسالك، 14/1.

[5] نور الدين، عصام، تاريخ النحو، ص 84–87.

المبحث الثاني

أسباب الخلاف

أولاً: البيئة اللغوية وأثرها في الخلاف

ثانياً: الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية

ثالثاً: المنافسة بين العلماء

رابعاً: الدوافع الشخصية

تمهيد

نشأ النحو لتمكين غير العربي من التكلم بكلام العرب من غير خطأ أو زلل بعد أنْ ظهر اللحن وفشا، لضبط قراءة كتاب الله جلّ وعلا، الذي هو مصدر سعادتنا في المعاش والمعاد.

وعليه يمكن القول: إنّ كلّ ما تكلمت به العرب يُؤخذ به ويُقاس عليه، فاللهجات على اختلافها حجة، إلا إنّه حينما تباينت مناهج النحويين في كثير من الأحيان كان ذلك سببًا في اختلافهم، فجاءت قواعدهم متباينة ومتناقضة، فما يراه هذا لا يراه ذلك كذلك، وقد يكون هذا أسهم في تأسيس القواعد لكنه لم يعمل على حل مشكلة اللحن[1].

وكان لهذا أسباب أدت إلى ظهور الخلاف، سأتحدث عن أبرزها في هذا المبحث.

أولاً: البيئة اللغوية وأثرها في الخلاف

كانت بيئة العراق خصبة للدراسات اللغوية لما لها من إرث حضاري وثقافي، ولما انتشر فيها من موالٍ وأعاجم، وبما عرف فيها من ثقافات أجنبية متعددة أُسست لمثل هذا البحث العقلي. ففي البصرة والكوفة بدأ بحث النحو ونما وتطور، ثم استقر وأخذ صورته المنظمة الدقيقة، والبصرة أسبق من الكوفة في وضع النحو والإلمام به وبقواعده، فبدأ النحو في البصرة بعد انتشار اللحن على الألسنة، نتيجة الاختلاط بالأعاجم[2]، قال الجمحي: "وكان لأهل البصرة من العربية قُدْمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي، وكان مبدأ هذا العلم في البصرة، وهي التي مهّدت سبيله، وحدّدت معالمه، واتخذت لها منهجًا دقيقًا للحفاظ على اللغة، وكان لموقع البصرة الجغرافي الأثر البارز في سبقها للاشتغال بالنحو"[3].

---

[1] انظر: المسلاتي، أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الاتصاف، ص 63-64،

[2] انظر: ابن النديم، الفهرست، 189/1؛ ضيف، المدارس النحوية، 20/1

[3] الجمحي، طبقات فحول الشعراء، 12/1

"فالبصرة تقع على طرف البادية، وعلى مقربة منها وادي نجد والبحرين، وقد ساعد ذلك على رحلة العلماء إلى البادية، كما ساعد أعراب البادية على قدومهم للبصرة".[1]

كما كانت تضم أكثر القبائل العربية الفصيحة، كقيس وتميم، فإنها كانت تضم بعضاً ممن ينتمون إلى أصول غير عربية، وهم الذين عُرفوا بالموالي، ومنهم من كانت لغته فصيحة، وكان أفصحهم الحسن البصري، ويدل على ذلك قول أبي عمر بن العلاء فيه: "ما رأيت أفصح من الحسن البصري (110 هـ) والحجاج بن يوسف الثقفي، فقيل له أيهما أفصح؟ قال: الحسن." [2]

وفي البصرة سوق المربد وهي سوق مشهورة، وكان الوافدون من وسط الجزيرة يفدون إليها، ويؤمها الشعراء والفصحاء، يقول القلقشندي: "وبالبصرة محلة يُقال لها المربد ... وهي محلة عظيمة من جهة البرِية، وكانت العرب تجتمع فيها من الأقطار ويتناشدون الأشعار، ويبيعون ويشترون". [3]

وقد روى الأصفهاني: "وكان لراعي الإبل[4] وللفرزدق وجلسائهما حلقة بأعلى المربد بالبصرة يجلسون فيها".[5]

"وفي البصرة أيضاً مسجد كان يُعقد فيه الحلقات ومجالس العلم والوعظ، ومن أعظم المجالس مجلس الحسن البصري (110 هـ) وحماد بن سلمه في مسجد البصرة، ومن هذه المجالس أيضاً مجلس

---

[1] الحموي، معجم البلدان، 432/1

[2] ابن خلكان، وفيات الأعيان، 70/1

[3] القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 337/4

[4] هو عبيد بن حصين بن معاويه، والراعي لقب غلب عليه لكثرة وصفه للإبل ونعته إياها، وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام، ترجمته في طبقات فحول الشعراء 298/2

[5] الأصفهاني، الأغاني، 169/24

الخليل بن أحمد" [1] حيث كان مجلسه يضم عددًا كبيرًا من الدارسين، صاروا فيما بعد من أئمة اللغة، ولعل من أشهرهم سيبويه إمام نحاة البصرة.

لقد كان لهذه البيئة التي تموج بمختلف القبائل العربية المُعترف بسلامة سلائقها اللغوية، دور في حفظ اللسان الفصيح، الأمر الذي يسّر لعلماء البصرة تدوين اللغة بلسان عربي فصيح دون الاحتياج إلى تكبّد عناء السفر والترحال في الصحراء لتدوينها.

"أما الكوفة فقد تأخرت في دراسة النحو عن البصرة بنحو قرن من الزمان، كما أسلفنا، وذلك لأمور تتعلق بطبيعة موقع كل من المصرين، ونمط الحياة فيه، فالكوفة كانت بعيدة عن الطرق التجارية ومواطن تبادل الثقافات، وطبيعة الحياة العسكرية فيها، فضلًا عن هجرة الكثير من القرّاء والفقهاء والشعراء إليها.[2]

"وقد كانت الكوفة مهبطًا لسبعين رجلًا من الصحابة، رضوان الله عليهم ممن شهدوا بدراً، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة"[3]

والعرب الأولون الذين سكنوها كانوا من الأشراف، وسراة القبائل، وكان من نازلتها الموالي، قال ابن الأثير: "وغلب الشرف منهم والبيوتات والسابقة، والغالب على تلك البلاد روافد قُدِّمت، وأعراب لحقت، حتى لا ينظر إلى ذي شرف وبلاء من نابتها ولا نازلتها". [4]

---

[1] الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 505/4

[2] راوي، صلاح، النحو العربي ونشأته، ص 377

[3] ابن حجر، الطبقات الكبيرة، 4/6

[4] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 490/1

"فالكوفة كان لا يفصلها إلا بضعة أميال عن الحيرة موطن اللخميين الذين كانوا تحت السيطرة الفارسية، وسكانها يتألفون من العرب الذين أسسوها، وغير العرب الذي وفدوا إليها من بلاد النبط والفرس والأهواز وخرسان. [1]

وهذا التمازج بين الشعوب أدى إلى ظهور جيل جديد أثر كثيرًا في اللغة ...

وفي الكوفة أيضًا سوق كناسة وهي تحاكي مربد البصرة، ولكنها ليست في شهرتها ولا مكانتها، قال عنها سعيد الأفغاني: "نعم كان للكوفة سوق أرادوا بها أن تحاكي مربد البصرة، وهي سوق كناسة، لكن لم يكن لها ذلك الشأن وهي إلى أن تكون داعية إفساد للغة أقرب منها إلى أن تكون عاملًا في صيانتها، لأن الأعراب الذي يؤمونها غير سليمي السلائق". [2]

وترى الباحثة أن البيئة اللغوية لها دور في ظهور الخلاف، وتأخر مدرسة الكوفة عن البصرة يعود إلى موقع كل من المدرسين الجغرافي، حيث إن البصرة بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي جعل عملية الاختلاط بغير العرب عملية سهلة نتيجة الملاحة البحرية، وهذا بدوره جعل البصريين يتحرون الدقة في نقل اللغة عن العرب. أما الكوفة فبحكم موقعها الجغرافي وهي في وسط العراق، وكانت قليلة الاختلاط بغير العرب مما جعل الكوفيين يطمئنون إلى سلامة اللغة، إضافة إلى انشغال الكوفيين في الفقه، الأمر الذي جعل الكوفيين يتأخرون بفترة كبيرة عن البصريين.

ثانياً: الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية

"سعت مدرستا الكوفة والبصرة إلى الظفر بشرف انتساب النحو لها، فقد أراد كل فريق القُدمة لبلده. ومن الجدير بالذكر أنّ الخلاف بين البصرة والكوفة يعود إلى الأحداث الأخيرة زمن الخلافة الراشدة،

---

[1] ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، 458/1

[2] الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص 199

حيث بعد مقتل عثمان، رضي الله عنه، وتولى علي، كرم الله وجهه، الخلافة حدث ما حدث بين المسلمين نتيجة القلة المنافقة التي أشعلت نار الفتنة، وكان نتيجة ذلك أن حدث الخلاف بين البصرة والكوفة، فقد عرفت البصرة بأنها عثمانية الولاء، ويدلل على ذلك أن عائشة، رضي الله عنها، والزبير وطلحه، رضي الله عنهما، عندما خرجوا من مكة توجهوا إلى البصرة للمطالبة بدم عثمان، بينما توجه علي، رضى الله عنه، إلى الكوفة، وبعد ذلك كانت وقعة الجمل (36 هـ) حيث تمت المواجهة بين علي والكوفيين، وعائشة والبصريين، فظاهر المواجهة بين البصرة والكوفة" [1]

وقد امتد أثر هذا النزاع بين علماء المصرين، وأُلفت كتب في ذلك، منها كتاب "فخر أهل الكوفة على البصرة" [2] "والتعصب الذي نشأ واشتد بين المصرين كان وليد السياسية، والسياسة هي التي تعدته حتى أشعلت ناره، وبعد الهدوء السياسي تحول اتجاه البلدين إلى العصبية للبلد" [3]

ومن هذه العصبية أيضاً: التعصب للأعلام النحوية ومن ذلك تعصب الفراء ضد سيبويه، فقد ذكر السيوطي أن الفراء "كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه". [4]

واتخذ التعصب بعد ذلك صورًا شتى، منها الفخر بعلماء البلد الذي ينتمون إليه والنيل من المنافس والطعن في عمله، والأمثلة على ذلك كثيرة، يقول أبو الطيب اللغوي: "فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون، غير مدافعين في المصرين جميعًا. ولم يكن بالكوفة ولا بمصر من

---

[1] الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص 207

[2] ابن النديم، الفهرست، 145

[3] القفطي، إنباه الرواه، 248/1

[4] السيوطي، بغية الوعاة، 411/1

الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية، ولو كان لافتخروا به، وباهوا بمكانة أهل البلدين، وأفرطوا في إعظامه". [1]

ومن الأدلة على أن الاستقرار السياسي له دور في تقدم علم النحو، ما قاله مهدي المخزومي: "وساعد البصرة على السبق في هذا الميدان، ما كانت تنعم به من استقرار سياسي نسبيًا، ومن نهضة علمية انبعت تمدنها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل، بسبب انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية من جهة، وتلاقي أصحاب المذاهب والنحو في البصرة من جهة أخرى، وقد أدى هذا التلاقي في البصرة إلى ظهور حركة دينية جديدة، قامت على أساس من الجدل الديني ومناهضة المذاهب والأديان التي أخذت تعبث بكيان الإسلام، وكان أصحاب هذه الحركة هم المعتزلة. وكان النحو أداة في تقويم هذا الجدل والاستفادة منه." [2]

وترى الباحثة أن الخلاف بين المدرستين وإن كان واقعًا إلا أنه لا يمس الأركان العامة للنحو، فالكوفة بنت نحوها على أسس المدرسة البصريه التي ظلت راسخة إلى اليوم في النحو العربي، غير أنها مع اعتمادها للأركان الأساسية للنحو البصري، استطاعت أن تؤسس لنفسها مذهبًا نحويًا جديدًا له طابعه الخاص وأسسه ومبادئه.

ومما يؤيد هذا الكلام ما قاله محمد الطنطاوي: "الحق أن السياسة هي التي عاضدت الكوفيين، وأوجدت منهم رجالًا كونوا مذهبًا ناضل المذهب البصري، ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين في مساجلاتهم". [3]

---

[1] ابو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 42

[2] المخزومي، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، 36

[3] الطنطاوي، نشأة النحو، ص 145

وإنْ كان مبدأ ظهور الخلاف في عصر سيبويه (180 هـ) والكسائي، اللذين بدأت معالم المدرستين تتضح على يديهما، وبدأت تأخذ طريقًا ومنهجًا خاصًا بها،" ولا سيما بعد أن قرب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصّوهم بتربية أولادهم وأغدقوا عليهم، كما كان بين أهل الكوفة وبني العباس من ود لم يتهيأ لأهل البصرة، فتمسكوا بدنياهم التي نالوها على يد الخلفاء، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية".[1]

ومن هذا يمكن القول: إنّ السياسة أثرت على النحو في كلتا المدرستين، وخاصة المدرسة الكوفية التي حرصت على النفوذ إلى آراء جديدة تخالف بها المدرسة البصرية، حتى يفترق نحوهم بعض الافتراق عن نحو البصرة، وإن كان هذا الافتراق كما أسلفنا لا يمس الأركان الأساسية للنحو...

ثالثاً: المنافسة بين العلماء

"كان للإسلام أثر كبير في إذكاء روح العلم والمعرفة عند العرب، فلم يكن قرن من الزمان يمضي حتى أخذت العلوم المختلفة تتحدد أصولها وتتضح معالمها، وحتى أخذ العرب يستفيدون من الثقافات الأجنبية التي كانت تحيط بهم والتي وفدت إليهم، فكان العرب ينهلون من العلوم المختلفة وينقلونها إلى لغتهم" [2]

وبما أنّ التنافس أمرٌ غريزي في جبلة الناس كل يحب أنْ يجد لنفسه المكانة والقدوة، سواء على مستوى المدرسة الواحدة أو على مستوى المدرستين، ممّن أذكى شعلة الخلاف بين المدرستين، الخلفاء العباسيون الذين أدوا دورًا مهمًّا في تفضيل النحاة بعضهم على بعض، وتقريبهم منهم، بالإضافة إلى إجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يدبّ بينهم، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين، ويحاولون

---

[1] الرماني، الخلاف بين النحويين، ص 26

[2] احمد امين، فجر الإسلام، ص 142

الانتصار لهم في المناظرات التي كانت تُقام مع نحاة البصرة، وقد دُونت المؤلفات الكثيرة في هذه المناظرات مثل ما دار بين المبرد وثعلب، وبين الكسائي وسيبويه، وبين الكسائي والأصمعي، وبين المازني وابن السكيت.

وقد ألف الزجاجي (337 هـ) كتاب أسماه مجالس العلماء تحدث فيه عن مجالس العلم والمناظرات بين النحاة، كما أفرد السيوطي (911 هـ) لذلك بابًا من كتابه الأشباه والنظائر سمّاه "فن المناظرات والمجالسات والمذكرات"[1]

ويرى طلال علامه أنّ "وضع قواعد النحو تأثر إلى حد بعيد بمنطلقات شخصية كان العمدة فيها وجهات النظر الخاصة، وهذا مهم جدًا؛ لأنه كان السبيل إلى الخلاف في الآراء بين أتباع المدرسة الواحدة في النحو، فضلًا عن الخلافات بين المدارس المتعددة فيه.. الأمر الذي هيأ لشكل من أشكال التطور، وهو الخلاف المدرسيّ المذهبيّ في النحو" [2]

وترى الباحثة أنّ المناظرات العلمية بين علماء المصرين كانت شعلة تضيء طريق الاجتهاد والحرص والدأب، فيحشد كل من المتناظرين حججه وأدلته؛ للرد على منافسه، وبذلك تكثر الفوارق بين المذهبين، ويظهر الخلاف بين الفريقين.

رابعاً: العوامل الثقافية والعلمية

"كان للإسلام أثر كبير في إذكاء روح العلم والمعرفة عند العرب، فلم يكن قرن من الزمان يمضي حتى أخذت العلوم المختلفة تتحدد أصولها وتتضح معالمها، وحتى أخذ العرب يستفيدون من الثقافات

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 85/3

[2] طلال علامة، نشأة النحو في مدرستي الكوفة والبصرة، ص 46

الأجنبية التي كانت تحيط بهم والتي وفدت إليهم، فكان العرب ينهلون من العلوم المختلفة وينقلونها إلى لغتهم" [1]

وكان لذلك الأثر الأكبر في ازدهار الحركة العلمية والثقافية، وانتشار التعليم بين أبناء العامة والخاصة، فنهضت العلوم الدينية، والعلوم اللغوية والنحويّة، وظهر الاعتزال وعلم الكلام والفلسفة والمنطق والجدل وغيرها من العلوم الجديدة.

وكان سوق المربد مكانًا للقاء الفصحاء من الأعراب والتحدث إليهم والتزود من سليقتهم، وأما مسجد البصرة فلم يكن بيتًا للعبادة فحسب، إنما كان مكانًا للتعليم، فكانت تُقام فيه حلقات العلم، وكثيرًا ما كانت تدور فيه مناظرات علمية يحضرها كثير من الناس، وكانت مجالس الخلفاء والوزراء ساحة واسعة للجدال والمناظرات، وكان يعقد فيها الندوات والمحاضرات العلمية المختلفة. [2]

هذه العوامل وغيرها أذكت أسباب الاختلاف والتنافس بين المصريين.

وبالنظر إلى آراء العلماء السابقين، وخاصة التي عُنيت بالخلاف، يلاحظ أنّ اختلافهم في الفروع وليس في الأصول، فالعلماء متفقون في الأصول العامة، فالدرس النحويّ العربي واحد يقوم على نظرية واحدة ومنهج واحد ومصطلحات معروفة منذ تأسيسه إلى زماننا هذا.

خامساً : الدوافع الشخصية

من العوامل التي كان لها أثر في إشعال جذوة الخلاف النحويّ التنافسُ العلمي بين النحاة والحرص على التفوق والتقدم، وتشير كتب التراجم إلى أن الخلفاء كانوا يحرصون على مجالسة العلماء والمؤدبين الذين ذاع صيتهم وانتشر علمهم وفضلهم.

---

[1] احمد امين، فجر الإسلام، ص 142

[2] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص 66

"ومن العلماء الذي اشتهر أمرهم الكسائي، وقد وصل مسمع الخليفة المهدي، فاستقدمه إليه في بغداد ليكون مؤدبًا لابنه الرشيد، ثم عهد إليه الرشيد بعد الخلافة أن يكون مؤدبًا لولديه الأمين والمأمون،

وعندما مرض الكسائي طلب منه الخليفة أن يختار من العلماء من ينوب عنه، فاختار أبا الحسن علي الملقب بالأحمر"[1]

وكانت شهرة الكسائي في بغداد واتصاله بالخلفاء دافعًا لحرص العلماء على الاتصال بالخلفاء ونيل العطاء منهم، وكان ممن لحق به من الكوفيين الفراء، يقول ياقوت الحموي: "حكى أبو العباس ثعلب (291 هـ) عن ابن نجدة قال: لما تصدى أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء للاتصال بالمأمون، كان يتردد إلى الباب، فلما كان ذات يوم بالباب جاء ثمامة بن الأشرس المتكلم المشهور، قال فرأيت صورة أديب وأبّهةٍ أدب ، فجلست إليه وفاتشته عن اللغة فوجدته بحرًا، وعن النحو فوجدته نسيج وحدة، وعن الفقه فوجدته فقيهًا عارفًا باختلاف القوم، وفي النجوم ماهدًا، وبالطب خبيرًا، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقًا، فقلت له من تكون؟ ما أظنك إلا الفراء! فقال أنا هو، قال: فدخلت فأعلمت أمير المؤمنين بمكانته فاستحضره، وكان سبب اتصاله به"[2].

وهكذا كان للخلفاء العباسيين الأثر الأكبر في دعم المذهب الكوفي وتكاثر أتباعه، فكانوا يقربون علماء الكوفة وينتصرون لهم من البصريين، ومن الأمثلة على ذلك نصرة الكسائي على سيبويه (180 هـ) في المسألة الزنبورية، فقد سأل الكسائي سيبويه "كيف تقول: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها" فقال سيبويه: "فإذا هو هي ولا يجوز النصب، فقال له

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة 158/26.

[2] الحموي، ياقوت، معجم الأدباء،620/5

الكسائي: لحنت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو، خرَجتُ فإذا عبد الله القائمُ، أو القائمَ، فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب، وقال الكسائي: ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع سيبويه قوله ، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن ذا يحكم بينكما، فقال الكسائي : هذه العرب ببابك قد جمعتهم من كل آوب، ووفدت عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر[1]، قد أنصفت، فأمر باحضارهم فدخلوا، فهم أبو فقعس، وأبو زياد، أبو الجراح ، وأبو شروان، فَسُئِلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله. قال فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع أيها الرجل، فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى فقال: "أصلح الله الوزير، إنه قد وفد عليك من بلده مؤملا، فإن رأيت ألا ترده خائبًا فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصير وجهه إلى فارس، وأقام هناك حتى مات، ولم يعد إلى البصرة"[2].وقد كانت المناظرات بين علماء المصريين شعلة تضيء طريق الاجتهاد والحرص والدأب، فحشد كل من المتناظرين حججه وأدلته، للرد على منافسه، وبذلك تكثر الفوارق بين المذهبين ويظهر الخلاف بين الفريقين[3].

وفي الختام يمكن القول: إنّ الخلاف ظاهرة طبيعية بالنظر إلى خصوصية اللغة العربية وما تتحمله من إمكانية التأويل والتوجيه، وقديمًا قالوا الإعراب فرع المعنى، فإذا كان التأويل مبنيًا على الفهم، والفهم يتنوع من شخص لآخر فهذا يؤدي إلى تعدد الآراء واختلافها.

---

[1] هو أبو الفضل جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك وزير هارون الرشيد، كان من علو القدر ونفاذ الأمر، وكان من ذوي الفصاحة، قتل سنة 187، ينظر ابن خلكان ، وفيات الأعيان، 342/1.

[2] الزجاجي، أمالي الزجاجي،ص240.

[3] السيوطي، الالغاز النحوية، 75/1؛ ابن الحاجب، امالي ابن الحاجب،874/2؛ ابو حيان الاندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1136/3

ترى الباحثة أنّ حجة البصريين أقوى في هذه المسألة، حيث إن البصريين قالوا إنّه لا يجوز الرفع لأنّ "هو" مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبرٍ وليس في الجملة ما يصلح أن يكون خبرًا عنه، فيجب أن يقال "فإذا هُوَ هي" لأنه راجع إلى الزنبور؛ لأنه مذكر و"هي" راجع إلى العقرب لأنه مؤنث، وأما الرد على ما قاله الكوفيون: إن العرب تقول "فإذا هو إيّاها" فمن الشاذ الذي لا يعبأ به.

المبحث الثّالث

الأصول النّحويّة للمدرستين:

أولًا: تمهيد تعريف أصول النحو

ثانيًا: النّقل (السمّاع)

ثالثًا: القياس

رابعًا: الاجماع

خامسًا: التعليل

سادسًا: العامل

أولًا: تعريف أصول النحو

الأصل لغةً:" أسفل كل شيء وجمعه أصول، ومن معاني كلمة أصل قرار الشيء"[1]

وبين الأنباري (328 هـ) أنّ "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصل الفقه أدلةُ الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله".[2] وذكر الأنباري في أصوله أنّ: "أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"[3].

وبين ابن جني (392 هـ) في الخصائص إنّ أدلة النحو ثلاثة: السماع، والاجماع، والقياس.

والأصل في النحو كما عرفه السيوطي (911 هـ) "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[4].

فالأصل في علم أصول النحو يبحث الأدلة الإجمالية وكيفية الاستدلال بها والتي قام عليها النحو العربي والتي تنقسم إلى أربعة أقسام حسب رأي السيوطي في كتابه الاقتراح. فزاد الاستصحاب على ما ذكر ابن جني [5].

ثانيًا:السماع أو النقل

مفهوم السماع: "هو ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمد، صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنّ فسدت ألسنة المولّدين".[6]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة أ ص ل.

[2] الانباري، لمع الادلة، ص81.

[3] م.ن، ص81.

[4] السيوطي، الاقتراح في علم الأصول، ص13.

[5] السيوطي، الاقتراح في علم الأصول، ص13.

[6] السيوطي، الاقتراح، ص 74.

وهو: "ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمد، صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنّ فسدت ألسنة المولّدين".[1]

وللسماع لفظ آخر مرادف له وهو النقل، وهو ما ورد عند الانباري بأنّه" الكلام العربي الفصيح المنفول النقل الصحيح الخارج من حد القلة الى حد الكثرة"[2]

ويمكن القول: إنّ السماع أصل الأول من أصول النحو، وهو المقدم فيها، فأصول النحو لا تُؤخذ إلا به، وهو على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يمثل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في الاستدلال والاحتجاج ووضع قواعد النحو العربيّ.

وترى الباحثة أنّ السّماع يمثل الكلام المنقول عن الفصحاء الذين يوثق بفصاحتهم وفي الترتيب فإنّ كلام الله تعالى هو المقدم، لأنّه الأفصح على الإطلاق، ثمّ يأتي بعد ذلك كلام النبي، صلى الله عليه وسلم، ثمّ كلام العرب الفصحاء الذين لم يخالط كلامهم اللحن، وقد اعتمد النحاة على السماع في توحيد قواعدهم، فاستشهدوا بالقرآن وقراءاته واستشهد بعضهم بالحديث النبوي الشريف ورواياته، واحتجوا بكلام العرب شعره ونثره، ورحلوا إلى مواطن العرب الفصحاء وأخذوا عنهم اللغة.

وجعلوا القرآن الكريم أول مصادر السماع وأجمعوا على أنه مصدر رئيس من مصادر الاحتجاج والاستشهاد باللغة، فهو أوثق نص يمكن الاعتماد عليه لما هيأ الله له من السلامة والحفظ، فقد قال سبحانه: **{إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}**[3]

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص 74.

[2] الانباري، لمع الأدلة، ص81.

[3] الحجر، 9/15

وأورد السيوطي (911 هـ) في المزهر قول ابن خالويه (370 هـ) الذي يدل دلالة قاطعة على أنّ فصاحة القرآن الكريم فوق فصاحة غيره. "قد أجمع الناس جميعًا أنّ اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك"[1].

والمصدر الثاني من مصادر السماع، هو **الحديث الشريف**، فحديث النبي– صلى الله عليه وسلم–، في أرقى درجات الفصاحة، فقد هيأ الله سبحانه وتعالى لنبيه النشأة التي هيأته لذلك.

"ومع علم النحاة وإقرارهم بفصاحة النبي، صلى الله عليه وسلم، إلا أنّ بعضًا منهم لم يكن يكثر من الاحتجاج بالحديث الشريف، خوفًا من أن تكون الأحاديث مروية بالمعنى، أو يكون اللحن قد تطرق إليها، لأن كثيراً من الرواة كانوا من الأعاجم".[2]

"والمصدر الثالث من مصادر **السماع كلام العرب**، وقد احتج النحاه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم شعرًا ونثرًا، ووضعوا ضوابط للأخذ بالمادة اللغوية، وعينوا قبائل معينة للأخذ منها، كما حددوا زمنًا معينًا للاحتجاج سُمي فيما بعد بعصر الاحتجاج".[3]

حرص علماء النحو وخاصة البصريين على انتقاء الأساليب الفصيحة والشواهد الصحيحة "لقد سمعوا من العرب كثيرًا"، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، او البيت النادر، أو القولة النابية، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادوا لهذه الأسس أنْ تكون قوية، فلا بد من شواهدها من أن تكون متواترة، أو قريبة من التواتر حتى ترسخ

---

[1] السيوطي، المزهر في اللغة، 213/1، وشرح الفصيح لابن خالويه تم تحقيقه حديثا في العام 2017 في المملكة العربية السعودية، ولم يتسنَ للباحثة الحصول عليه.

[2] السيوطي، الاقتراح في علم الأصول، ص40.

[3] خالد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص111.

قواعدها فلا تزلزل، وحتى يقوى أساسها فلا تلين"[1]، فالخليل بن أحمد اخد اللغة عن العرب عندما كان يتجول في بوادي الحجاز ونجد وتهامة لأخذ اللغة.[2]

وعمل كذلك سيبويه (180 هـ) في أخذه للغه، حيث اعتمد على القبائل الموثوق بكلامها كأهل الحجاز، وبني تميم، وبني أسد، وبني سليم.[3]

ووضح أبو زيد الأنصاري أنّ ما كان في كتابه من اللغات فهو من سماعه عن العرب من خلال مجالسته إياهم.[4]

وترى الباحثة أنّ علماء اللغة والنحو من البصريين عندما أرادوا أنْ يدوّنوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الضاربة في وسط الجزيرة العربية، وأخذوا قليلًا من لغات القبائل الفصيحة الأخرى القريبة من تلك القبائل، ولم يأخذوا اللغة من المولّدين، ولا من القبائل التي كانت تسكن الأطراف المجاورة للأمم الأخرى وتأثرت لغتهم بها.

فابن جني يرى أنّ اللغة إذا كانت فصيحة كانت أولى في الاستعمال والاقتداء بها، وكلما كان العربي فصيحًا كان الأخذ بلغته أولى من غيره، وبين أمرًا آخر وهو أن قواعد اللغة تبنى على الأكثر والأشيع مما جاء عن العرب[5].

---

(1) السيد، عبد الرحمن ، مدرسة البصرة النحوية ،ص 146.

(2) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 88/4.

(3) سيبويه، الكتاب، 2/3،413/278، 124./1

(4) أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة/ ص2.

(5) ابن جني، الخصائص، 14/2، وذكر ابن جني (392 هـ) في خصائصه أنّ لغات العرب متفاوتة في الفصاحة، وهذا التعاون قد يجعل بعض اللغات أفضل من بعض ونقل قول أبي العباس أحمد بن يحيى تعلب حين قال: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء ... فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أنْ يقل استعمالها وأنْ يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أنْ إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين، فأما إنْ احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه.

وهذا هو المبدأ الذي سار عليه أكثر نحاة البصرة، فالتزموا الكثرة الفياضة في المسموع، لأنهم أرادوا أنْ يسود النظام في القوانين التي وضعوها، لأنها مستمدة من الأساليب العربية الصحيحة. ولكنهم في الوقت نفسه قبلوا ما خالف الأكثر وهو عربي فصيح، ونقلُه نقلٌ صحيح، وجعلوه دون الأكثر، فبعض اللغات قد يكون الأكثر شيوعًا وأوسع استعمالًا ولا يحّول ذلك دون الاستشهاد بغيره والاحتجاج به إذا كان فصيحًا.

قال ابن نوفل: "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفه لغات"[1]

"أما نحاة الكوفة فقد توسعوا في السماع وقبلوا جميع ما رُوي من الشعر، وما أُثر من كلام العرب، وسمعوا من القبائل التي أخذ عنها البصريون، وسمعوا قبائل أخرى رفض البصريون الأخذ عنها"[2]

"فالكسائي أنفذ خمس عشرة قنينة حبرًا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ"[3]

"واستند الفراء في سماعه من القبائل على القبائل العربية المعروفة بصحة اللغة، كأسد، وأهل الحجاز، وتميم وغيرها من القبائل الأخرى"[4]

---

[1] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص39.

[2] الحديثي، الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه، ص81.

[3] الحموي، معجم الادباء، 88/4.

[4] الفراء، معاني القرآن، 2/1

النحو وقرآء القرآن

"للنحو علاقة كبيرة بالقراءات القرآنية، وقد كان النحاة الأوائل من القراء، فمن البصريين عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن الكوفيين: الكسائي، ويحيى بن زياد الفراء"[1]

وتضم الكوفة ثلاثة من القراء السبعة المشهورين، هم حمزة، وعاصم، والكسائي إمام نحاة الكوفة، فالكوفة كانت مهبطًا لكثير من الصحابة الذين تلقوا القرآن من الرسول، صلى الله عليه وسلم، لذلك كثر فيها القرّاء، ولعل من أشهرهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والخلاف النحوي كان في بدايته متأثرًا باختلاف القراءات القرآنية واختلاف المصاحف، ففي الفترة التي سبقت وجود المصحف العثماني، كان للصحابة مصاحف عدة يقرأ بها أهل الأمصار، كمصحف علي بن أبي طالب، ومصحف أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومصحف السيدة عائشه رضوان الله عليهم أجمعين.

وقد قاد اختلاف المصاحف والقراءات إلى اختلاف النحاة، فقد عُني نحاة البصرة والكوفة بالقراءات القرآنية، وجعلوها محور اهتمامهم، ومصدر استشهادهم؛ فتارة يصفون القراءة القرآنية بقراءة الجماعة، وتارة ينعتونها بقراءة العامة، ومن الأمثلة على ذلك، قول سيبويه: "وقد قرأ أناس {والسارقَ والسارقةَ}[2] **{والزانيةَ والزانيَ}***[3] "وهو في العربية قراءة قوية، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع".[4]

---

[1] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 45.

[2] المائدة: 38/5.

[3] النور: 2/24.

[4] سيبويه، الكتاب، 144/1.

"والقرآن الكريم وصل إلينا بقراءات موصولة السند إلى الرسول، صلى الله عليه وسلم، وقد قسم القراء القراءات ثلاثة أقسام: متواتر، وآحاد، وشاذة، فجعلوا المتواتر السبع، والآحاد المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة رضي الله عنهم مما لا يوافق ذلك وما بقي شاذ".[1]

وقد اهتم النحاة بالقرآت القرآنية المتواترة، وجعلوها مصدرًا مهمًا من مصادر التقعيد النحوي، فمن البصرة أبو عمرو بن العلاء، وكان كثير الاحتجاج بالقراءات المتواترة، شديد التمسك بسنتها، ومن أقواله ما أورده ابن الجزري: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قُرىء، لقرآت كذا وكذا وكذا"[2]

أما سيبويه (180 هـ) فإنه يورد في كتابه كثيرًا من القراءات المتواترة ويثبت بها قواعد النحو، ويجعلها شاهدًا للكثير من المسائل ومن ذلك قوله:" قال تعالى {الذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم}[3] وكأنه قال والله أعلم: قالوا ما نعبدهم، ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا، ومثل ذلك كثير في القرآن"[4] ويعني في ذلك جملة ما نعبدهم في محل نصب مقول القول المحذوف.

ويهتم الكسائي بالقراءات القرآنية ويؤيدها بما انتهى إليه من لغات العرب وأشعارها، فقد اجتمع لديه علم النحو والقراءة، وهو أحد القراء السبعة المشهورين، وقد ظهر أثر ذلك في كتاب تلميذه الفراء فقد ظهرت فيه الكثير من القراءات القرآنية وتوجيهها.

ولم يقتصر النحاة على الاستشهاد بالقراءات المتواترة بل احتج الكثير من النحاة بالقراءات الشاذة، وكان الخليل بن أحمد يُوجّه القراءة الشاذة ويقيس عليها فقد سأله تلميذه سيبويه (180 هـ) عن رأيه في قول العرب "ولا سيّما زيدٌ" فرد عليه الخليل بأنها "كقولهم: دعْ ما زيدٌ، وكقوله تعالى: {مثلًا ما

---

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 42/1.

[2] ابن الجزري، غاية النهاية في طبقاء الفراء، 290/1.

[3] سيبويه، الكتاب، 143/3.

[4] الزمر 3/9.

بعوضةٌ}[1] فـ "سيٌّ" في هذا الموضع، بمنزلة "مثل" فمن ثُمّ عملت فيه "لا" كما تعمل "رُبَّ" في "مثل" وذلك قولك: ربَّ مثلِ زيدٍ"[2]

لقد فرق النحاة بين القراءات الشاذة بسبب عدم تواترها أو بسبب مخالفتها الرسم القرآني، فبعض القراءات يصح الاستشهاد بها قطعًا، وبعض القراءات خالفت المشهور من قواعد العربية، فهذه لا يحتج بها بعضهم، ليس طعنًا في القراءة أو ردًا لها، وإنما لأنها تخالف الأساليب المستعملة في كلام العرب، وهذا يدل على أنه ما جاء شاذًا في القراءات يكون شاذًا في اللغة، إلا أن أكثر العلماء على صحة الاحتجاج بالقراءات الشاذة التي لا تخالف قواعد العربية.

الحديث النبوي الشريف

الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من المصادر السماعية ويشمل أقوال النبي، صلى الله عليه وسلم، وأفعاله وتقديراته، التي رواها عنه الصحابة رضوان الله عليهم.

والحديث النبوي الشريف قد ورد في كتب النحاة المتقدمين واستدلوا به في بعض المسائل النحوية واللغوية، ولكنهم لم يكونوا مكثرين من الاستدلال به، فمن نحاة البصره سيبويه، والمتأمل في كتابه يجد بعض الأحاديث النبوية، ولكن سيبويه لم يصرح أو يقدم لها على أنها من الحديث، بل كان يذكرها من خلال عرضه للقاعدة النحوية.[3] ومن نحاة الكوفة الفراء وهو يستدل بالحديث النبوي، ويحتج به في النحو واللغة.[4]

---

[1] البقرة: 26/2.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب، 286/2.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب، 74/1.

[4] انظر: الفراء، معاني القرآن، 470/1.

والاحتجاج بالحديث النبوي في النحو يضفي عليه قدراً من الجمال والجلال والكمال إذ ليس في كلام البشر أفصح من كلامه صلى الله عليه وسلم، يقول البغدادي في جواز الاحتجاج بكلامه صلى الله عليه وسلم: "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت"[1]

وقد اهتم العلماء المعاصرون بموضوع الاحتجاج بالحديث النبوي كما اهتم به السابقون وأفردوا له بعض الكتب والرسائل، وناقش سعيد الأفغاني (1417 هـ) هذا الموضوع في كتابه أصول النحو، وقال مؤكدًا على أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي "وأغلب الظن أن من يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار، التي لا تلبث أن يطوقها الشك، إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة .."[2]

وتؤيد هذا الرأي خديجه الحديثي فتقول: "ولأن الحديث كلام النبي العربي العظيم، وجب أن نعتد بما ثبت نقله بلفظه، وصحت روايته عنه مما أثبت في الكتب المدونة في الصدر الأول ولا سيما كتب المسانيد والكتب الصحاح الستة، مما لم يوجد عليه مغمز ولا عليه مطعن، فنجعله أساسًا في الاحتجاج بعد آيات الكتاب العزيز، ونعتمد عليه ونأخذ بلغته وبما جاء فيها من قواعد نحوية أو صرفيه، كما اعتمد عليه أصحاب المعجمات وكتب اللغة في اثبات ألفاظ جديدة أو أبنية جديدة"[3]

---

[1] البغدادي، خزانة الادب، 9/1.

[2] الأفعاني، سعيد، في أصول النحو، ص 53-55.

[3] الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، 421.

وقد اختلف موقف النحاة في الاستدلال بالحديث النبوي في تقدير أحكام اللغة العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن النحاة الأوائل لم يتوسعوا في الاستشهاد بالحديث النبوي، ويعود السبب في ذلك إلى أن الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة مدوية بالمعنى.

وقد أورد السيوطي (911 هـ) قول أبي حيان الأندلسي في بيان موقف النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث النبوي، فقال: "على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصرة، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[1]

وبعد أن ظهرت الحاجة إلى دعم اللغة بمصادر جديدة، اتجه فريق من المتأخرين إلى الحديث النبوي، باعتباره مصدرًا من مصادر الاحتجاج، لا يقل أهمية عن الشعر والنثر، ومن هؤلاء النحاة ابن خروف، وقد عده ابن الضائع أول من أكثر الاستشهاد بالحديث الشريف، وقد ورد في خزانة الأدب: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمرويّ فحسنٌ، وإن كان يروي أن من قبله أغفل شيئاً وجب استدراكه فليس كما رأى"[2]

ومنع فريق آخر الاحتجاج بالحديث النبوي بحجة وقوع اللحن فيه وفي روايته بالمعنى، ويرفض أصحاب هذا المذهب الاستشهاد بالحديث، ويمثلهم وابن الضائع أبو حيان، فابن الضائع يرى أن الأحاديث رويت بالمعنى لذلك لا يصح الاحتجاج بها ونقل عنه السيوطي (911 هـ) قوله: "تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي بالمعنى وعليه حذّاق العلماء، فهذا هو السبب عندي في ترك

---

[1] السيوطي، الاقتراح في علم الأصول، ص 40.

[2] البغدادي، خزانة الأدب، 9/1.

الأئمة كسيبويه (180 هـ) وغيره الاستشهاد بالحديث على إثبات اللغة، واعتمدوا في ذلك على أن القرآن وصريح النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي، صلى الله عليه وسلم، لأنه من المقطوع به أنه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب"[1]

وأما أبو حيان فيرى سببًا آخر، وهو وقوع اللحن فيما روي من الحديث، وقد أورد البغدادي عنه أنه قد "وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث، لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب، ويتعلمون لسان العرب بصياغة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب"[2]

وتوسط فريق ثالث فرأى أنْ يكون الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض، وتقدمهم الشاطبي، فأنكر على النحاة تركهم الاستشهاد بحديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، وقال معلقًا على ابن مالك: "أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين، إذ لا نجد في كتاب نحوي استدلالًا بحديث منقول عن الرسول إلا على وجه أذكره وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي ذكر فيها الخنا والفحش، ... ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى"[3]. وهكذا يظهر اختلاف موقف النحاة في الاستدلال بالحديث الشريف فمنهم من منع، ومنهم من أجاز، ومنهم من توسط.

وتعرض كتب الخلاف اختلاف النحويين في الاحتجاج بالحديث الشريف، ومن الأمثلة على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون".[4]

---

[1] السيوطي، الاقتراح في اصول النحو، ص 45

[2] البغدادي، خزانة الأدب، 11/1

[3] الشاطبي، المقاصد الشافية، 401/3

[4] هذا جزء من حديث شريف، وهو في صحيح مسلم 669/2 كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها

احتج الكوفيون بهذا الحديث على أن "إن" الشرطيه تقع بمعنى إذ، فقوله صلى الله عليه وسلم: وإنا إن شاء الله بكم لاحقون أي: إذ شاء، لأنه لا يجوز الشك في اللحوق بهم، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى "إذ".

ورد أبو البركات الأنباري (577 هـ) على الكوفيين بقوله: "الجواب عن قوله صلوات الله عليه "وإنا إن شاء الله بكم لاحقون" لأنه لما أدبه الحق تعالى بقوله تعالى: {ولا تقولّن لشيء إني فاعل ذلك غداً، إلا أن يشاء الله}[1] تمسّك بالأدب، وأحال على المشيئة".[2]

وبناء على ما سبق، فإن الأحاديث النبوية لم تظهر بكثرة في كتب الخلاف النحويّ، وأما الأحاديث التي وردت فمنها ما كان شاهدًا لأحد الفريقين، وكان الاحتجاج بألفاظه، ومنها ما كان يعرض للاستئناس به، ومن الأحاديث ما ردت لعدم الوثوق بروايتها وصحتها، وهذا يدل على أن النحو قد يكون وسيلة لمعرفة الفرق بين حديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، وحديث غيره.

كلام العرب

لغات العرب كثيرة ومتنوعة، ولأن العرب قبائل، فلا بد أن يكون الاختلاف قد ظهر بين تلك القبائل، وإن لم يكن هذا لاختلاف في أصل اللغة ففي الفروع والجهات.

ويبين ابن جني (392 هـ) ذلك بقوله: "إن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول من وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقًا على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد ذلك أشياء

---

[1] الكهف، 18/22-23

[2] الأنباري، أبو بركات، الانصاف في مسائل الخلاف 235/2

كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفًا، وإن كان كل واحد أخذ من صحة القياس حظًّا"[1]

وقصر النحاة أخذهم اللغة عن قبائل معينة واشترط نحاة البصرة أن تكون القبائل التي يحتج بكلامها صحيحة اللغة، ورأوا أن القبائل التي سلمت لغتها من اللحن والخطأ هي التي يُؤخذ عنها وتعتمد في وضع أسس النحو، ووضعوا قوائم بأسماء القبائل التي يصح أخذ اللغة عنها. قال الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة لم يؤخد عن حضري قط، ولا عن سكّان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم .."[2]

وهذا النص يوضح اختلاف لغات العرب في سلامة اللغة وخصائصها، ويحدد القبائل التي أخذ عنها العلماء اللغة، ويضع المنهاج الذي أخذ به العلماء اللغة، وهو أنه لا يؤخذ عن سكان الحواضر، ولا سكان القبائل المجاورة للأمم الأخرى غير العربية.

وأخذ البصريون اللغة عن القبائل التي اشتهرت بالفصاحة، فأخذوا عن أعراب البادية، بالرحلة إليهم أو بسؤال من وفد من الأعراب إليهم، وامتنعوا عن القبائل التي تأثرت لغاتهم بالأقاليم المجاورة، وكذلك امتنعوا عن المولّدين.

---

[1] ابن جني، الخصائص، 29/2

[2] الفارابي، الحروف، ص 147

ولخص الرياشي هذا المنهج حين سأله أبو بكر بن دريد عن مصادر اللغة التي أخذ عنها البصريون بقوله: "إنما أخذنا اللغة من حرشة الضّباب، وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز "[1]

أما الكوفيون فلم يقتصروا على القبائل التي أخذ منها البصريون اللغة، وإنما توسعوا في الأخذ عن القبائل الأخرى التي رأى البصريون أنها لا تصلح للأخذ عنها. وقد روت كتب التراجم أن الكسائي سأل الخليل: "من أين أخذ علمه؟ فقال له الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامه، فخرج الكسائي إلى البوادي، رجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينةً حبرًا من الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ، وروي عنه أنه أخذ عن أعراب الحطميّة وقرى السواد".[2]

"وكما جعل علماء النحو حدودًا للمكان جعلوا حدودًا للزمان أيضًا، فقد حددوا فترة زمنية لأخذ اللغة، فاحتجوا بكلام العرب الفصحاء من أهل الأمصار حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وأما بالنسبة لأهل البادية فإنهم احتجوا بكلامهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري".[3]

وحدد النحاة القبائل التي تؤخذ اللغة عنها لفصاحتها وسلامة لغتها، والقبائل التي لا تؤخذ عنها اللغة، فالقبائل العربية ليست سواء، فمن القبائل ما تقبل لغتها في الاحتجاج اللغوي ومنها ما ترفض وترد. وقد تناول ابن جني (392 هـ) هذا الموضوع، وذكر أن ترك أخذ اللغة لا يقتصر على الحضر فقط، وإنما قد يتعدى إلى أهل البادية، فقال: "في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، علة امتناع ذلك، ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ

---

[1] ابن النديم، الفهرس، ص86

[2] الحمويّ، معجم الأدباء، 88/4

[3] شعبان، خالد، أصول النحو عند ابن مالك، 111

عن أهل الوبر، وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع من لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، ... لوجب رفض لغاتها وترك تلقي ما يرد عنها .."[1]

فالعبرة عند اللغويين في الاحتجاج باللغة هو سلامتها وخلوها من اللحن والاضطراب، وأما إن خالطها اللحن، فالواجب تكرها.

اتخذ البصريون منهجًا خاصًا بهم في الأخذ والاحتجاج بلغات العرب، فاختاروا الصحيح، والكثير الشائع، فسيبويه (180 هـ) شيخ نحاة البصرة، يهتم كثيرًا بلغتي الحجاز وتميم، ويقدم لغة الحجاز على غيرها من اللغات، ويجعلها الأَصل الذي يحتج به[2]، ثم يجعل بعدها في المرتبة لغة تميم ولكنه مع ذلك يذكر أنها ... من اللغة الحجازية في بعض الاستعمالات"[3].

ويعتمد سيبويه (180 هـ) كذلك على قبائل اخرى يوثق بعربيتها كأسد وبني سليم وطيء.

ويصف بعض اللغات بالقلة والرداءة من ذلك قوله في لغة فزادة: "هي خليلة، وفي لغة قوم من ربيعة: وهذه لغة رديئة".

ومن الكوفيين يحتج الفراء بلغة بعض القبائل العربية مثل أسد، وأهل الحجاز وتميم، ولم يكن لهم بتصنيف اللغات أو المفاضلة بينهما، وإنما كان يعرضها في أثناء المسألة.

وتناولت كتب الخلاف النحوي كلام العرب على أنه مادة أساسية للاحتجاج والاستدلال، يقول أبو بركات الأنباري في مسألة "نعم وبئس" هل هما اسمان أم فعلان: "وقولهم: إن التاء تلزم "نعم" و"بئس"

---

[1] ابن جني، الخصائص، 5/2

[2] سيبويه، الكتاب، ينظر 278/3، 413/2، 125/4، 124/1، 181/4، 226/1

[3] الفراء، معاني القرآن ، 215/1، 190/1، 109/1.

إذا وقع المؤنث بعدهما فليس بصحيح، لأن التاء تلزمهما في لغة شطر العرب كما تلزم قام، ولا فرق عندهم بين نعمت المرأة وقامت المرأة" [1]

ويظهر مما سبق أن فصاحة اللغة وسلامتها من اللحن سبب في الترجيح، فإذا كانت اللغة شاذة أو نادرة أو رديئة، فإنها تكون سببًا في رد الرأي، وأما إذا كانت فصيحة ومشهورة فإن ذلك يكون سببًا في تفضيلهما على باقي اللغات الأخرى وترجيحها.

[1] الأنباري، أبو بركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، 392/1

ثالثًا:القياس

القياس لغةً: "التقدير" يقال قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا، إذا قدّره على مثاله"[1]

إصطلاحاً: عرفه الأنباري بعدة تعريفات منها: "حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، "وإلحاق الفرع بالأصل بجامع"، واعتبار الشيء بالشيء بجامع" وجميع هذه التعريفيات متقاربة[2]

أركان القياس:

لابد للقياس من أربعة أركان؛ وهي:

1. أصل وهو المقيس عليه
2. وفرع وهو المقيس
3. وحكم ثابت للمقيس عليه فيعطى للمقيس
4. وعلة جامعة تجلب الحكم للمقيس[3]

ويقول ابن الأنباري (328 هـ) في أصوله "اعلم أن انكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد أنكره.[4]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ف ي س

[2] الأنباري، أبو بركات، لمع الأدلة، ص 93

[3] السيوطي، الاقتراح في علم الأصول، ص 71

[4] الانباري، لمع الادلة، ص93

وذلك نحو أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله؛ فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل.

"فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع"[1]

"ظهر القياس النحوي عند نحاة البصرة أولًا، وقد وجدوا طريقه "ممهدا قبلهم" سلكه قبلهم الفقهاء وذللوه، فساروا فيه يحذون حذوهم، وينسجون على منوالهم، لأنها فترة تؤسس فيها العلوم".[2]

ومن أوائل نحاة البصرة الذين اهتموا بالقياس أبو الأسود الدؤلي الذي "أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها"[3]

وعبد الله بن اسحق الحضرمي الذي كان "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل وكان معه أبو عمرو بن العلاء ... وكان ابن أبي اسحق أشد تجديدًا للقياس من أبي عمرو، وكان أبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها"[4]

"ومن نحاة البصرة كذلك يونس بن حبيب، الذي كان له قياس في النحو ومذاهبه يتفرد بها"[5] "ومن مشاهير نحاة البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدي(170هـ)، الذي كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو"[6] وتلميذه سيبويه (180 هـ) الذي ضم كتابه الكثير من مسائل القياس.

---

[1] الأنباري، أبو بركات، لمع الأدلة، ص 93

[2] الطويل، سيد رزق، الخلاف بين النحويين, ص 136

[3] الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، 12/1

[4] م.ن، 14/1

[5] الأنباري، أبو بركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 45

[6] الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، 103/3

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله سيبويه (180 هـ) في باب ما تُقلب فيه الياء واوًا ليفصل بين الصفة والاسم "... وتجري "فُعْلَى" من بنات الياء على الأصل اسمًا وصفة، كما جرت الواو في "فَعْلى" صفة واسمًا على الأصل، وأما "فِعْلى" منهما فعلى الأصل صفةٌ واسمٌ، نجريهما على القياس لأنه أوثق ما لم يتبين تغييرًا منهم" [1]

أما نحاة الكوفة، فقد اهتموا أيضًا بالقياس، لكنهم توسعوا في المسموع عن العرب، وأدى هذا إلى توسعهم في القياس.

فالكسائي متوسع في القياس، ولم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو الموثوق في سلامة لغتهم، بل مده ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون.

وفي هذا يقول الكسائي:[2]

إنَّما النَّحوُ قياسٌ يتَّبع وَبِه في كلِّ أمرٍ يَنتَفِع

وَجاءَ في مُعجمِ الأُدَباء: "أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلًا ويقيس عليه".[3]

"وَمِن نحاة الكوفة الذين اهتموا بالقياس، هشام بن معاوية الضرير، وهو من أصحاب الكسائي، وصنف كتاب القياس".[4]

---

[1] سيبويه، الكتاب، 389/4

[2] البيت من الرمل، وهو في معجم الأدباء، 99/4

[3] م. ن، 95/4

[4] ابن النديم، الفهرست، ص 104

ويعد الفراء من أبرع نحاة الكوفة في القياس، وقد كانت لديه قدرة كبيرة على التفكير والاستنتاج والتحليل، ومن أمثلة القياس النحوي عنده أنه كان يقيس جمعًا على جمع وإن لم يسمع ذلك عن العرب، فقد جمع يوم الخميس على "الأخمسة" و"الأخامس" وكذلك الأخاميس والخُمس. كما تقول: قميص وأقمصة وقُمص، ولم أسمعه من العرب".[1]

وكان ابن جني (392 هـ) من أعلام القياس، وأكثر المهتمين به وقد بثّ في خصائصه الكثير من آرائه في القياس، ومن أقواله: "الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ".

وهكذا فالبصريون جعلوا لهم منهجًا خاصًا في تحديد الظواهر اللغوية، فقد وضعوا مقاييس لا تصح مخالفتها ولا الخروج عليها، وجعلوا للسماع قيودًا، وحدّدوا قبائل يسمعون منها ويحتجون بكلامها، وقبائل لا يحتجون بكلامها، ووضعوا شروطًا للرواية في اللغة، كل هذه الضوابط وضعوها ليصح القياس وينتظم ضمن الأصول التي أقروها.

أما الكوفيون فإن لهم منهجًا يختلف عن البصريين فهو أكثر تسامحًا في القيود التي وضعها البصريون على السماع، وعندهم رخص لا تكاد تكون موجودة عند غيرهم من النحويين.

رابعًا:الإجماع

الإجماع لغةً: العزم وله معنى آخر وهو: الاتفاق، يقال: "هذا أمر مجمع عليه: أي متفقٌ عليه".[2]

الإجماع في الإصطلاح النحويّ: "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة".[3]

---

[1] الفراء، الأيام والليالي، ص 4

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج م ع

[3] السيوطي، الاقتراح في علم واصول النحو، ص 66

ويراد بإجماع النحاة: اتفاق جماعة الكوفيين والبصريين على مسألة من مسائل النحو، وإجماع النحويين، هو إجماع أهل المصرين من البصرة والكوفة على مسألة من مسائل النحو.

"وأصول النحو محمولة على أصول الفقه، لأن معنى الإجماع في النحو هو نفس معناه في الفقه، بل معناه في النحو منتزع من أصول الفقه كما أشارت إلى ذلك كتب الأصول".[1]

وقال ابن جني (392 هـ) "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص المقيس على المنصوص، فأما إن لم يعطك يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره من قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ... وإنما هو منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من حذق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره".[2]

ومن الأمثلة على إجماع الفريقين ما ذكره: "أبو اسحق من قوله جل ثناؤه: {يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ }[3] إلى أن التقدير: يدعو من لضره أقرب من نفعه، قال فقدمت اللام عن موضعها وحكي هذا القول عن البصريين والكوفيين جميعًا".[4]

والإجماع قد يكون بين المدرستين أو بين أصحاب المدرسة الواحدة، فإن أجمع نحاة البصرة والكوفة على مسألة معينة صرح بذكر نحاة البصرة والكوفة، أما إذا قيّد الإجماع بفريق من الفريقين البصرة أو الكوفة كأن يقول النحوي أجمع البصريون، أو أجمع الكوفيون فإن هذا الإجماع يخص فريقًا دون آخر.

---

[1] السيوطي، الاقتراح في علم واصول النحو ، 189/11.

[2] ابن جني، الخصائص، 189/1

[3] الحج: 13/22

[4] ابن جني، سر صناعة الاعراب، 401/1

ومعنى هذا، أن هناك إجماعًا عامًا، وهو ما كان لجميع النحاة على اختلاف مذاهبهم، وهناك إجماع خاص يختص بمذهب من المذاهب، كالمذهب البصريّ أو الكوفيّ أو البغداديّ او غيره من المذاهب المتعاقبة.

خامسًا:التَّعليل

التعليل لغة: "التشاغل والتلهي: يقال تعلَّل بالأمر واعتلَّ: تشاغل. وله معنىً آخر، وهو السبب، ومنه المعلّل: وهو دافع جابي الخراج بالعلل، .. وهذا علّه لهذا: أي سبب".[1]

والتعليل في النحو: "هو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية".[2]

فالتعليل إذًا هو البحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية، فلا يوجد حكم نحويٌّ ولا قاعدةٌ من القواعد، إلا ولها تعليل نحويّ.

"لقد بدأ التعليل منذ وقت مبكر، ففي البصرة كان عبد الله بن أبي اسحق مهتمًا بالتعليل، فهو أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل".[3]

وأما الخليل بن أحمد فقد كان ممن أكثر من ذكر العلل، وقد "بلغ الغاية من تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله".[4]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ع ل ل

[2] عباس، احمد خضير، أسلوب التعليل في اللغة العربية، ص 108

[3] الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، 14/1

[4] الأنباري، أبو بركات، نزهة الألباء، ص 45

وكان سيبويه (180 هـ) يعرض في كتابه كثيرًا من تعليلاته وتعليلات النحاة قبله، ويبين أن لكل شيء تعليلًا ووجهًا في كلام العرب، يقول: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا".[1]

وأمثلة التعليل في كتاب سيبويه كثيرة، منها من كلام العرب قوله: "وأعلم أنك لا تستبين الواو التي بعد الهاء نحو "له" ولا الياء نحو"به" في الوقف، ولكنهما محذوفتان، فنقول: لَهْ، وبِهْ لأنهم لما كان من كلامهم أن يحذفوا في الوقت ما لا يذهب في الوصل على حال نحو "ياء" غلامي وضربني إلا أن يحذف شيءٌ ليس من أصل كلامهم كالتقاء الساكنين ألزموا الحذف هذا الحذف الذي قد يحذف في الوصل لو ترك كان حسنًا وكان على أصل كلامهم فلم يكن فيه في الوقف إلا الحذف حيث كان في الوصل أضعف".[2]

والأمثلة في كتاب سيبويه كثيرة، فقد وضع هو بعض العلل، وذكر عللًا أخرى ذكرها النحاة قبله، فقد امتلأ كتابه بالكثير من التعليلات، وهذا يدل على أن التعليل بصريّ النشأة.

وظهر التعليل بصورة أوضح عند النحاة بعد الكسائي، فقد كان الفراء يلتمس العلل لما ورد في كلام العرب، وكانت "تعليلاته جميعها تفسيرات وتوجيهات لما سمع أو روي".[3]

ويقول شوقي ضيف: "وكان أكثر علم الكوفيين عند الكسائي(189هـ) وثعلب (291 هـ) بدون علل حتى جاء ابن كيسان وخالفوه، فاستعاروا من البصريين لغتهم وطريقتهم في الاحتجاج، وغمسوا فيهما النحو الكوفيّ".[4]

---

[1] سيبويه، الكتاب، 32/1

[2] سيبويه، الكتاب، 191/4

[3] ديره/ المختار، أحمد، دراسة في النحو الكوفي، ص 298

[4] ضيف/ شوقي/المدارس النحوية/ ص 252

"واهتمام الكوفيين بالتعليل لم يبلغ درجة اهتمام البصريين به، وأكثر عللهم يمكن عدها من باب العلل التعليمية أو العلل الأولى، البعيدة عن أسباب الفلسفة والمنطق، لأنها لا تنتزع من روح اللغة، أو كلام العربي المسموع الذي بنوا عليه قواعدهم وأصولهم".[1]

"ومن الأمثلة على ذلك ما ذكر أبو البركات الأنباري (577 هـ) في مسألة علة حذف الواو من بعد ونحوه: يقول: ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو "يَعِدُ" و"يَزِنُ" إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدين وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة".[2] ورجح أبو البركات رأي البصريين استنادًا إلى تعليلهم.

والعلة كما تبين سابقًا أخذت حيزًا كبيرًا عند البصريين أكثر من الكوفيين، فقد كانت أسلوبًا ومنهجًا في دراسة المسائل النحويّة والصرفيّة عندهم.

سادسًا: العامل

"العامل في العربيّة ما عمل عملًا ما، فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل".[3]

فالعامل إذن له علاقة بالعلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركةٌ أو حرفٌ أو سكونٌ أو حذفٌ.

---

[1] الحموز، عبد التفاح، الكوفيون في النحو والصرف، ص 137

[2] الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف/549/2

[3] ابن جني، الخصائص، 10/1أم9

"وأكبر الظن أن الخليل بن أحمد هو الذي أرسى الدعائم الأولى لنظرية العامل، فالرجل ذو حظ كبير من الذكاء، فهو أول من استخرج العروض، وحصّن به أشعار العرب، وهو الذي عمل أول كتاب العين"[1] أول معجم في العربية.

أما سيبويه تلميذ الخليل فقد اعتمد في مباحثه النحوية، فترى ذكر العامل في الصفحات الأولى من كتابه، وكما ترها منتشرة في أبواب كتابه كله. ومثال ذلك قول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعنَّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف". [2]

فسيبويه يود أن يرينا في هذا النص أن حركات الإعراب لا تأتي من عدم بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات، فأحدث فيها حركات الإعراب.

وقد اتفق علماء البصرة والكوفة على اعتماد العوامل النحويّة، وإن كان هناك خلاف بين الفريقين في بعض الجزئيات، إلا أنهم اتفقوا على قسمة العوامل إلى لفظيّة ومعنويّة.

والعوامل اللفظيّة عند الفريقين ثلاثة أنواع: أفعال، وأسماء، وحروف، أما العوامل المعنوية فهي عند الكوفيين أكثر عددًا منها عند البصريين.

وبيّن ابن جني علّة قسمة العامل إلى لفظيّ، ومعنويّ، فقال: "وإنما قال النحويون عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه، كـ "مررت بزيد" و"ليت عمرا

---

[1] ابن النديم، الفهرست، ص 64

[2] سيبويه، الكتاب، 13/1

قائم"، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم".[1]

وقسّم علماء النحو العوامل اللفظية ثلاثة أقسام هي: الأفعال، والأسماء "جامدة ومشتقة"، والأدوات.

أما العوامل المعنوية فهي التي يظهر أثرها في بعض الكلمات في الجمل دون أن يكون لها وجود في الكلام، يقول الجرجاني(816هـ): "والعامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب"[2]

حيث استنتج علامة تقسيم الخليل العامل إلى قسمين: العوامل والمعمولات

والعوامل لفظيّة أو معنويّة، إما ظاهرةً أو محذوفةً وجوبًا أو جوازًا، وينقسمان إلى أسماء وافعال وحروف ... والمعمولات ظاهرةً أو محذوفةً.

ويكمل سيبويه درب استاذه الخليل في جعل العوامل الأساس في النحو .. ويوزع الأبواب باعتبار العوامل ويبدأ بالفعل وما يعمل عمله ثم تحدث عن أقسام الفعل..

ولم يختلف عمل الكوفيين عما فعله الأخفش الأوسط (215 هـ) تلميذ سيبويه، فلم يوردوا نظرية العامل واعترفوا بضرورة وجودها، ولكنهم أخضعوها لمقاييسهم، وانحصر الأمر في مخالفة البصرة في تحديد العامل.[3]

---

[1] ابن جني، الخصائص، 109/1

[2] الجرجاني، التعريفات ص 189

[3] ينظر علامة، طلال، تطور النحو في مدرستي الكوفة والبصرة، ص 64-71

أو المعمول ومثال ذلك: "رافع الفعل المضارع" يرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنويّ، وهو وقوعه موقعًا يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنويّ هو الابتداء.

والكوفيون يرون أن رافع المضارع عامل معنويّ أيضًا، ولكنه عندهم التجرُّد من الناصب والجازم، أو أنَّ معنى المضارعة هو الرافع له، ويرى بعضهم أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغي عملها بوجود ناصب وجازم. [1]

ومن هنا ترى الباحثة أن النحو في البصرة يختلف عن النحو في الكوفة، لاختلاف وجهات النظر بين نحاة البلدين في تناول المسائل، فكل فريق يرى صحة مذهبه، ورجحانه على المذهب الأخير، فيرد على صاحبه، ويأتي بالدليل الذي يناهض دليله.

وإن كان هناك خلاف بين النحويين إلا أن قواعد النحو ليست إلا قوانين مستنبطة من الكلام العربيّ الفصيح الذي لم يدخله اللّحن أو الغلط، والقرآن الكريم بجميع قراءاته الصحيحة في أعلى مراتب الاحتجاج، ثم ما صحَّ من كلام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم كلام العرب، خاصة في عصور الاحتجاج.

[1] ينظر: الانصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ابن مالك، 129/4

الفصل الثاني

"الخلاف بين المدرستين من خلال سورة مريم"

تمهيد

يتناول هذا الفصل من الدراسة التطبيق على الآيات القرآنية في سورة مريم، والتي ورد فيها خلاف نحويّ، مع التركيز بدرجة كبيرة على الخلاف النحويّ الكوفيّ البصريّ في المسائل التي كان فيها الخلاف ظاهرًا، وقد استخدمت الباحثة كتاب الدُّرُّ المصون في كتاب الله المكنون للسمين الحلبيّ لاختيار الآيات التي وقع فيها الخلاف، إذ ركز السمين الحلبي (756 هـ) في كتابه هذا على الخلاف النحويّ الكوفيّ البصريّ، وأيضا على ذكر الأوجه الإعرابية، واستشهد في بعض المواقع بآراء القرّآء، إذ إن هناك ربطًا بين القرآءة وما ذهبت اليه اللغة، وما ذهب إليه رسم المصحف.

واستندت الباحثة بعد ذلك في الشرح والترجيح إلى ذكر المسائل من كتب النحو المختلفة، وركزت على كتاب "الكتاب" لسيبويه (180 هـ) في إظهار رأي البصريين، كما ركزت على معاني القرآن للفراء في إظهار رأي الكوفيين، إذ إنّ كتاب الفراء هذا يمثل المدرسة الكوفية.

كما استخدمت الباحثة كتب التفسير منها، الكشاف للزمخشري(538هـ)، والتبيان في إعراب غريب القرآن للعكبري(616هـ)، والتفسير المحيط لأبي حيان(745هـ)، لاشتماله على الإعراب إضافة إلى التفسير، وفي بعض الأحيان تفسير ابن عاشور(1393هـ)، لما احتوته هذه الكتب على الكثير من الآراء التي أفادت الباحثة في الدراسة.

المسألة الأولى:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢ ﴾[1]

تعد كلمة ذِكْرُ من الكلمات التي اختُلف في الرافع لها على ثلاثة أوجه[2]:

أولها: قيل "إنّه مبتدأٌ محذوفُ الخبر، تقديرُه: فيما نقص عليك ذكر"، وهو رأي الأخفش من البصريين[3]، وفي هذا الوجه الإعرابي يكون التقدير هذا الذي يتلى ذكره رحمة ربك، وهو وجه صحيح، ولا أميل إليه، لأنّ الأولى وجود الخبر، الذي يراد به المعلوم من الآية وهو رحمة ربك، فيكون ذكرها بالإخبار بها، فهي على خبر أقوى منها على الابتداء.

الثاني: "أنّه خبرٌ محذوف المبتدأ، تقديرُه: هذا ذِكْرُ، وهذا الرأي الأقوى، على أن يكون هناك مبتدأ محذوف مقدر". [4] وهو الأفضل لتحقيق المعنى، بأنّ ما سيرد هو إنّما تذكير لرحمة ربك، وهو رأي أبي جعفر النحاس[5].

الثالث: "أنه خبرُ الحروفِ المتقطعةِ كهيعص"[6].

وهو من آراء الكوفيين، قال ذلك الفراء في معاني القرآن، أنّ ذِكْرُ خبر مرفوع لـ" كهيعص"، وأورد رأيًا آخر بقوله "إنْ شئْتَ أضْمرت" [7]، وهذا الرأي يوافق النحويين، لكنه تفرد بالرفع لـ "كهيعص" عن غيره، مع أنّ هذا الرأي لم يقبل به أحد، باعتبار أنّ الحروف المتقطعة في بداية السور لم يتم الإنباء عنها،

---

[1] مريم، 2/19

[2] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم كتاب الله المكنون، 561/7

[3] الاخفش، معاني القرآن، ص240

[4] السمين الحلبي، الدر المصون، 561/7

[5] ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، 142/18

[6] السمين الحلبي، الدر المصون، 561/7

[7] الفراء، معاني القرآن، 161/2

وبالتالي لن يكون خبرًا لها، فهي لم تخبر عن شيء، والرحمة لم تتم بها، وهو ما اتفق عليه المفسرون في تفسير هذه الآية، إذ يقول الطاهر ابن عاشور في التحرير والتنوير "إنّ هذا النص جاء على الطريقة البديعة من الإيجاز والعدول عن الأسلوب المتعارف عليه في الإخبار، فقدم الله رحمته بعبده، ثم بين ذكر زكريا لطلب هذه الرحمة، وهو يميل إلى اعتبار ذكر خبر لمبتدأ محذوف"[1]، في حين أنّ الماوردي (450 هـ) في النكت والعيون، بين أنّ هناك احتمالين هما "أنّه رَحَمَهُ بإجابته له، وأنّه إجابَة لرحمته له، وفي هذا التفسير إشارة إلى أنّ الذكر يكون على الحالتين جائز، سواء مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف"[2].

وعليه تخلص الباحثة إلى أنّ اعتبار الرفع في الذِكْر على الوجهين جائز، وأميل إلى أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا ذِكْر، وهو ما استقر عليه من قام بإعراب القرآن الكريم من النحاة، ومن أشهرهم النحاس، وحديثا محمود صافي[3]، ويرى الزّجاج[4] أنّ رفعه بالإضمار هو الصحيح على الوجهين، وهو أيضا رأي الدرويش في إعراب القرآن الجواز في الوجهين؛ أي أنْ تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف[5].

وهو رأي الكوفيين والبصريين في الإضمار، إلا أنّ الفراء من الكوفيين جاء برأي إضافي بأنه مرفوع لـ"كهيعص"، وخالفه فيه البصريون فردّ عليه ابن أبي إسحاق بأنّه غير ممكن، وأيضا خالفه الزجاج

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 8/16.

[2] الماوردي، النكت والعيون، 354/3.

[3] ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 268/8.

[4] ينظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 318/3.

[5] ينظر: الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن وبيانه، 54/6.

(311 هـ) في هذا الرأي، "بأنّ هذا محال لأنّ كهيعص ليس هو فيما أنبأ الله عزوجل به عن زكريا، وإنما هي من فواتح السور"[1].

المسألة الثانية:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤ ﴾[2]

في هذه المسألة تم إعراب ((**شيبًا**)) على النصب بأوجه مختلفة، يمكن سردها فيما يأتي[3]:

الرأي الأول: "أنه تمييز منصوب على الفاعلية"، بمعنى أن أصل الشيب هنا فاعل، والجملة على اشتغل شيب الرأس، فتكون فاعلًا، وإنما جاءت تمييزًا "لأنّ الله عزوجل قصد التفصيل بعد الإجمال، فأبهم ما هو مشتعل حقيقي، ثم ميزه بقول شيبًا"[4]، ويمكن تفسير ذلك بالقول: شيبًا التمييز كان فاعلًا، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه فارتفع ارتفاعه؛ بمعنى أنّ المضاف إليه الرأس صار فاعلًا، فقيل: اشتعل الرأس، "فحصل الإبهام في النسبة فجيء بالمضاف المحذوف فانتصب على أنّه تمييز فقيل: اشتعل الرأس شيبًا"[5]، وهو ما رجحه السمين الحلبي (756 هـ) بقوله وهو المشهور بين الآراء، وهو أيضًا رأي السيرافي في "شرح كتاب سيبويه"[6].

---

[1] ينظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 318/3.

[2] مريم،19/ 4.

[3] السمين الحلبي، الدر المصون، 565/7.

[4] ينظر: محيي الدين شيخ زادة، حاشية الشيخ محيي الدين زادة على شرح البيضاوي، 526/5.

[5] احمد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ص549.

[6] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 60/3.

وهو رأي الزجاج (311 هـ) بقوله "منصوب على التمييز"[1]، وهو رأي الزمخشري (538 هـ) في الكشاف، إذ يقول: "وأخرج الشيب مميزًا ولم يضف الرأس: اكتفاء بعلم المخاطب أنه رأس زكريا"[2]

وذكر تلميذ ثعلب عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي، قال: "ومعناه: واشتعل شيب الرأس"[3]، وفي هذا التفسير للآية تعني أنّ رأي نحاة الكوفة جميعهم في أنّ شيبًا تمييز منصوب.

والرأي الثاني: أنّه مصدرٌ على غيرِ الصَّدْرِ[4]، فإنَّ معنى "اشتعلَ الرأسُ" شابَ، وهو رأي الاخفش من البصريين،[5] ويوافق هذا الرأي النحاس بقوله "رأي الاخفش هو الأصح، لأنّ شيبًا مشتقّ من فعل، والمصدر أولى به"[6].

والرأي الثالث: "أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: شائبًا أو ذا شيبٍ، بمعنى أنّ حاله هو، أنّه غزاه الشيب، فجاءت لتبين حال زكريا عليه السلام، وقت أنْ طلب الولد، كان شعره متقلًا بالبياض على السواد؛ أيّ في وصف حاله"[7].

مما سبق يتبين لنا أنّ اغلب الكوفيين والبصريين اتفقوا على أنّ شيبًا تمييز، واختلف من البصريين الأخفش عن سيبويه (180 هـ) والزجاج (311 هـ) في إعرابه شيبًا على أنّها مصدر، وأميل إلى رأي الجماعة في أنّ إعرابها تمييز منصوب.

---

[1] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 319/3.

[2] الزمخشري، الكشاف، 6/3.

[3] الباوردي، محمد عبد الواحد، ياقوته الصراط في تفسير غريب القرآن، 333/1.

[4] الصدر هنا أي الفعل، أي أنه مصدر على غير فعله.

[5] الاخفش، معاني القرآن، 437/2.

[6] النحاس، إعراب القرآن، 4/3

[7] السمين الحلبي، الدر المصون، 566/7

المسالة الثالثة:

قَالَ تَعَالَى:﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ۝٩ ﴾[1]

وجاءت ((**الكاف**)) في قوله تعالى ((**كذلك**)) على وجهين:

الأول:" أنّه رفعٌ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، أي: الأمرُ كذلك، ويكون الوقف على: "كذلك" ثم يُبْتَدَأ بجملة أخرى"[2].

والثاني:" أنها منصوبةُ المحلِّ، قال أبو البقاء أيّ الأمر كذلك. وهو في موضع نصب، أي أفعل مثل ما طلبت، وهو كناية عن مطلوبه"[3]

وقال الزمخشري: "ذَلِكَ: الكاف رفع، أي الأمر كذلك تصديق له، ثم ابتدأ قالَ رَبُّكَ أو نصب بقال، وذلك إشارة إلى مبهم يفسره هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ، ووجهٌ آخرُ: وهو أَنْ يُشارَ بـ "ذلك" إلى ما تقدَّم من وَعْدِ الله، لا إلى قولِ زكريَّا. و"قال" محذوفٌ في كلتا القراءتين.- في كلتا القراءتين: يعني قراءةَ العامة وقراءةَ الحسن-أيّ: قال هو عليَّ هيِّن، قال: وهو عَلَيَّ هَيِّن، وإن شئتَ لم تَنْوِه، لأنَّ اللهَ هو المخاطَب، والمعنى أنه قال ذلك، ووَعْدُه وقولُه الحق".[4]

ويمكن القول إنّ الكاف هنا قال زكريا، كذلك قال الله، أيّ أنّ ولادة المرأة العاقر ليس أمر صعبًا على الله عزوجل، وهو مدرك ذلك يعلم انّه هين وسهل على الله عزوجل، هو يريد الإخبار بقدرة الله

---

[1] مريم،19/ 9

[2] السمين الحلبي، م.س، 571/1

[3] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 867/2.

[4] الزمخشري، الكشاف، 6/3

عز وجل، وان فعل الله هو قدري يقوم به الله عز وجل متى شاء، وكيفما شاء، فالأقرب فيها أنها خبر ابتداء مضمر يعود على زكريا.

المسألة الرابعة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا ﴿١٣﴾ ﴾[1]

جاءت ((**حنانًا**)) في هذه الآية الكريمة على أكثر من صورة ووجهة، وذكر السمين الحلبي (756 هـ) أنّها تأتي "مفعولاً به نَسَقاً على «**الحُكْمَ**»"[2] ، أيّ: "وآتيناهُ تَحَنُّناً. والحنانُ: الرحمةُ واللِّيْن، وتأتي مصدرًا، كأنَّه يريد به المصدرَ الواقعَ في الدعاء نحو: سَقْيًا ورَعْيًا، فنصبُه بإضمارِ فِعْلٍ كأخواتِه"[3].

وهو ما قال به الخليل وسيبويه ويونس، "إذ إنّ حنانًا من المصدر، وموضعها في الإعراب النصب، والنصب فيها أولى من الرفع"[4]

ويجوز أَنْ يرتفعَ على خبر ابتداءٍ مضمرٍ نحو: **{فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}**.[5]، وهو رأي ابن طراوة من البصريين وقد أعربها الفراء على النصب، باعتبارها مصدرًا، إذ المقصود هو الرحمة، أي فعلنا ذلك رحمةً لأبويه[6]

---

[1] مريم، 13

[2] الحلبي، الدر المصون، 574/7

[3] ينظر: العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 868/2

[4] سيبويه، الكتاب، 351/1

[5] الحلبي، الدر السمين، 574/7

[6] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 163/2

وأعربت على أنّها عطف على الحكم، وهو رأي النحاة في العصر الحديث كما قال الدوريش وحنانًا عطف على الحكم أيّ وآتيناه حنانًا أيّ رحمة ورقة في قلبه وعطفًا على الآخرين وقيل مفعول مطلق لفعل محذوف وهو بعيد[1]

وترى الباحثة أنّها على النصب أقوى منها على الرفع، وهي تأتي معطوفة على الحكم، في محل نصب، والحنان من الرحمة، واللين، لذلك فهي مصدر يدل على التعطف على والديه.

المسألة الخامسة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ١٦ ﴾ [2]

في إعراب **((إذ))** أوجه متعددة:

أولاً: "إنَّها منصوبةٌ ب «اذكُرْ» على أنّها خَرَجَتْ عن الظرفية، إذ يستحيل أنْ تكونَ باقيةً على مُضِيِّها".[3]

ثانيًا: "أنّ إذ منصوبٌ بمحذوفٍ مضافٍ لمريم تقديره: واذكر خبرَ مريم، أو نَبَأَها، إذ انْتَبَذَتْ، ف «إذ» منصوبٌ بذلك الخبر أو النبأ". [4]

ثالثًا: "أنّ يكونَ منصوبًا على الحال مِنْ ذلك المضافِ المقدَّر، أيّ: خبر مريم أو نبأ مريم. وفيه بُعْدٌ".

---

[1] الدرويش، اعراب القران وبيانه، 72/6

[2] مريم،19/ 16

[3] السمين الحلبي، الدر المصون، 576/7

[4] م.ن، 576/7

رابعًا: أنّه بدلٌ مِنْ «مريمَ» بدلُ اشتمال، وهو رأي الزمخشري (538 هـ) بقوله و"إذ بدل الاشتمال، لأنّ الأحيان مشتملة على ما فيها. وفيه أنّ المقصود بذكر مريم ذكر وقتها هذا، لوقوع هذه القصة العجيبة فيه. والانتباذ: الاعتزال والانفراد، تخلت للعبادة في مكان مما يلي شرقى بيت المقدس"[1].

وقول سيبويه وهو في الظرف أقوى وإنْ كان مفعولًا به[2].

وكما بين الزجاج (311 هـ) والأخفش، أنّه يمكن أنّ تكون مفعولًا به، وبدلاً منه[3] ويضيف السيوطي (911 هـ) أنّ الجمهور لا يثبتون ذلك ووافقهم أبو حيان قال "لأنّه لا يوجد في كلامهم أحببت إذ قدم زيد ولا كرهت إذ قدم وإنما ذكروا ذلك مع اذكر لما اعتاد عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخريجه سهل وهو أنّ تكون إذ معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى أي اذكروا حالتكم أو قضيتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحًا"[4].

بمعنى أنهم استسهلوا أنّ تكون مفعولًا به، أو بدلًا منه إذا بدأت الآية بـ اذكر ويكون هذا الإعراب مربوطًا عند الجمهور بـ أذكر فقط.

وهو ما ذكره ابن عاشور في التحرير والتنوير، بأنّه يجوز أنْ يكون {**إذْ**} مجرد اسم زمان غير ظرف ويجعل بدلا من مريم، أي اذكر زمن انتباذها مكانا شرقيا[5].

وترى الباحثة أنّ الظرف أقوى، فهي تعني زمن الانتباذ، أو حين انتبذت، وهو ابتعادها عن أهلها عندما جاءها المخاض، وهو قول سيبويه (180 هـ) في أنّ الظرف في إذ أقوى دائمًا.

---

[1] الزمحشري، الكشاف، 9/3

[2] ينظر : العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، 868/2

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 173/2

[4] السيوطي، همع الهوامع، 173/2

[5] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، 20/16.

المسألة السادسة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ٢٥ ﴾[1]

اختلف في إعراب **((الباء))** في بجذع، وإعرابها على أوجه كما يأتي:

أولًا: "يجوز أنْ تكون الباء في «**بجذع**» زائدة"، "ويجوز أنْ يكون المفعول محذوفًا، والجار حال من ذلك المحذوف تقديره: وهزي إليك رطبا كائنًا بجذع النخلة"[2]، وهو مذهب البصريين.

ويرى الاخفش أنّها زائدة"[3]، وهو ما قاله الفراء في المعاني، بأننا لو قرأنا جذع لكانت صحيحة، وهذا يعني أنّه يرى فيها الزيادة[4].

ثانيًا: "يجوز أنْ يكون هذا محمولًا على المعنى؛ إذ التقدير: هزي الثمرة بسبب هز الجذع، أي: انفضي الجذع"[5].

وإليه نحا الزمخشري (538 هـ) فإنّه قال: "أو افعلي الهز"[6]. ويرى السيوطي (911 هـ) أنّها زائدة في المفعول[7]، وهو رأي ابن هشام في مغني اللبيب، إذ ذكر الآية كمثال على أنّ الباء زائدة مع المفعول[8]، وهو أيضًا رأي أبي حيان الأندلسي، إذ ساقها مثلًا على زيادة الباء المفعول[9]

---

[1] مريم، 25

[2] السمين الحلبي، الدر المصون، 585/7

[3] الاخفش، معاني القرآن، 438/2

[4] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 165/2

[5] السمين الحلبي، الدر المصون، 585/7

[6] الزمخشري، الكشاف، 13/3

[7] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 13/2

[8] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 147/1

[9] ابو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 201/11,

وقد ذكر ابن عاشور في التحرير والتنوير والباء في **((بجذع النخلة))** "لتوكيد لصوق الفعل بمفعوله"[1].

وترى الباحثة أنّ الباء في قوله تعالى بحذع إنّما هي زائدة، حيث تصح القراءة دونها في الآية، ولا تؤثر في المعنى، وهو رأي أجمع عليه النحاة في أنّ الباء في المفعول زائدة، وهي على تقدير هزي إليك جذع النخلة الذي فوقك ليسقط عليك الثمر.

المسألة السابعة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ ٣٤ ﴾[2]

في هذه المسألة اختلف في إعراب **((قول الحق))**:

أولًا: الرفع[3]، استنادًا الى أنها خبر لمبتدأ محذوف كأنْه قيل ذلك **((عيسى ابن مريم ووصفنا له هو قول الحق))** فكأنه تعالى وصفه أولًا ثمّ ذكر أنّ هذا الموصوف هو عيسى ابن مريم، ثم ذكر أنّ هذا الوصف أجمع هو قول الحق على معنى أنّه ثابت لا يجوز أنْ يبطل كما بطل ما يقع منهم من المرية، وهو قول الكسائي من الكوفيين، ويرى في أنّ الحق هو الله تعالى، لذلك يكون الرفع هو الافضل[4]، وخالفه الفراء إذ أعربها على النصب على التقريب والعامل في التقريب اسم الإشارة، ونصبها أيضًا على أنها مفعول مطلق في الوجه الثاني[5].

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 88/16

[2] مريم، 34

[3] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 599/7

[4] ينظر: البعيمي، المنصوب على التقريب، ص515

[5] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 155/1

ثانيًا: النصب، على أنّها مصدر مؤكد لمضمون الجملة كقولك هو عبد الله حقًا وهو مذهب البصريين، وقال الزمخشري (538 هـ) هو" منصوبًا على المدح بفعل محذوف تقديره أمدح"[1]، ويرى أبو حيان أنّ انتصاب قول على أنّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة؛ أيّ هذه الأخبار عن عيسى بن مريم ثابت صدق ليس منسوبًا لغيرها أيّ انّها ولدته من غير مس بشر كما تقول هذا عبد الله الحق لا الباطل أي أقول الحق وأقول قول الحق فيكون الحق هو الصدق وهو من إضافة الموصوف الى الصفة[2]

وقد أعربها الدرويش على أنّها "مفعول مطلق لفعل محذوف أي قلت"[3]

وفي كلتا الحالتين يجوز، فمن اعتبر أنّ الحق هو الله ، وجاء بالرفع فهو جائز لأنّها تعود على الله جل وعلا، وهو من القى الكلمة، ومن ارادها بالنصب على أنّها تعود على عيسى بن مريم، انّه قول حق قاله الله عزوجل، فهو أيضًا جائز.

المسألة الثامنة :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝٦ ﴾[4]

جاء في هذه المسألة **((أنّ يرثني))** يمكن أنّ تكون في موضع الجزم أو الرفع. ففي الرفع تكون يرثُني على الصفة أيّ وليًا وارثًا، وفي قراءة الجزم تكون جزاء للطلب" إن تهب لي وليًا يرثْني[5]

---

[1] الزمخشري، الكشاف، 17/3

[2] ابو حيان الاندلسي، البحر المحيط، 260/7

[3] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، 102/6

[4] مريم، 6

[5] السمين الحلبي، الدر المصون، 568/7

إذا كانت في موضع الجزم وهو جواب الطلب، أي طلب الدعاء أنْ يرثه، وهو رأي الكسائي من الكوفيين[1]، والمعنى هنا أنّه يريد يرثني ويرث الجزم على جواب هب لي، فيأتي الجزم بمعنى أنّه يريد أنّ يكون هذا الولي وارثًا له بالعلم والنبوة.

وعند البصريين قوله: " قُمْ يدعوك "الأمير[2]؛ أي: قُمْ إنَّه يدعوك؛ فالرفع على الاستئناف فيه أقوى من الجزم على الجواب؛ ذلك لأنَّه لم يُرِدْ أنْ يجعل الدعاء بعد القيام، ويكون القيام سببًا له، وإنَّما أراد: قُم؛ لأنَّ الأميرَ يدعوك، فالدُّعاء سابق للقيام، لا مسببًا عنه. وإنْ أراد معنى :قُمْ إنْ قُمْتَ يدعُك الأمير، فيكون الدعاء مسببًا عن القيام، فيقوى فيه عندئذٍ معنى الجزم جوابًا للطلب المتقدم. ولا يفضل البصريون في الطلب.

وعليه فيكون الرفع أقوى من الجزم وهو مذهب البصريين، فصفته أنْ يكون وليًا، وهو الأقرب إلى المعنى، إذ إنّه ليس كل ولي يرث، وهو يريد الجزاء أنْ يعطيه الولد بصفات النبوة والعلم، وقال النحاس القراءة بالرفع أولى وأحسن في العربية[3].

المسألة التاسعة:

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ ٣٦ ﴾[4]

جاء في هذه المسألة في قوله تعالى عدة أقوال:

أولًا: {وإن الله} بكسر «إنّ» على الاستئناف، وهي قراءة ابن عامر والكوفيين.[5]

---

[1] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 306/2

[2] سيبويه، الكتاب، 98/3

[3] النحاس، إعراب القران، 5/3

[4] مريم، 36

[5] ابو زرعة، حجة القراءات، 444/1

وهذا الرأي انفرد به ابن عامر والكوفيون، ولم نعرف من هم الكوفيون، إذ إنّ للفراء رأيًا في المسألة وأيضًا للكسائي، ولذلك لا يكون هذا رأي الفراء والكسائي، وإنّما غيرهم.

وبحذف حرف الجر الذي يتعلق بما بعده، والتقدير: ولأنّ الله ربي وربكم فاعبدوه، وهو رأي الخليل وسيبويه[1] وهذا التقدير يكون لأنّ الله ربي وربكم، فحذف حرف الجر لـ[2]

وذكر الألوسي أنّه على تقدير لام التعليل، فإنْ كان من كلام عيسى فهو تعليل لقوله فاعبدوه على أنّه مقدم من تأخير للاهتمام بالعلة لكونها مقررة للمعلول، ومثبتة له على أسلوب قوله تعالى: ﴿**وأنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدًا**﴾ [3]ويكون قوله فاعبدوه متفرعا على قوله ﴿**إني عبد الله**﴾ [4]بعد أنْ أردف بما تعلق به من أحوال نفسه[5].

ثانيًا: أنّها عطف على «الصلاة» والتقدير: وأوصاني بالصلاة وبأنّ الله. وإليه ذهب الفراء[6].

ثالثًا: أنْ يكون في محل رفع خبر ابتداء مضمر، تقديره: والأمر أنّ الله ربي وربكم. ذكر ذلك عن الكسائي، ولا حاجة إلى هذا الإضمار[7].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 155/3

[2] الالوسي، روح المعاني، 410/8

[3] الجن، 18

[4] مريم، 30

[5] ينظر: الالوسي، روح المعاني، 410/8

[6] الفراء، معاني القرآن، 168/2

[7] الكسائي، معاني القرآن، ص 190

وترى الباحثة أنّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه (180 هـ) هو الأقرب للصواب، إذ إنّ المقصود هو **((لأنّ الله ربي وربكم فاعبدوه))**، وهو ما ذهب إليه الزمخشري (538 هـ) في شرحه للآية، من كلام عيسى عليه السلام.

المسألة العاشرة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [1]

يقول السمين الحلبي (756 هـ) "يجوز فيه وجهان:

أولًا: أنْ يكون «راغب» مبتدأ لاعتماده على همزة الاستفهام، و«أنت» فاعل سدّ مسد الخبر.

ثانيًا: أنّه خبر مقدّم، و«أنت» مبتدأ مؤخر"[2]

ويقول سيبويه (180 هـ) في الاستفهام "لأنّك تبتدئه لتُنبَّهَ المخاطَبَ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام فى موضع خبره"[3].

ويقول الصبان (1206 هـ) في حاشيته، أجاز الكوفيون الوجهين، إذ أجازوا الابتداء بالضمير " واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا، ويجاب بأنّه إنما انفصل مع الوصف لئلّا يجهل معناه، لأنّه يكون معه مستترًا بخلافه مع الفعل، فإنّه يكون بارزًا كقمتُ وقمتَ، ولأنّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل"[4]

---

[1] مريم، 46

[2] السمين الحلبي، الدر المصون، 606/7

[3] سيبويه، الكتاب، 127/1

[4] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 282/1

ويقول ابن عقيل (769 هـ) في شرحه على الألفية: "لو جعلت ((**راغب**)) خبرًا مقدمًا و" أنت" مبتدأً مؤخرًا للزم عليه الفصل بين "راغب" وما يتعلق به وهو قوله: ((**عن آلهتي**)) بأجنبي وهو أنت، لأنّ المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصّحيح، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت "أنت" فاعلًا، لانّ الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيًا منه"[1].

وترى الباحثة إنّ ما ذهب اليه البصريون أوفى للمعنى، إذ إنّ الابتداء بالاستفهام يستوجب الخبر، والضمير "أنت" هو فاعل سدّ مسدّ الخبر، فالذي رغب عن الآلة هو إبراهيم.

وهو يشبه قول العرب: "أقائمٌ زيدٌ؟ فتكون أقائم مبتدأ وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر"[2]

المسألة الحادية عشرة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[3]

نقل السمين الحلبي (756 هـ) في إعراب أيّهم:

"عند الجمهور من المعربين، أنّ «أيّهم» موصولة بمعنى الذي، و«أشد» خبر مبتدأ مضمر، والجملة صلة ل «أيّهم» ، و«أيّهم» وصلتها في محل نصب مفعول به بقوله: «لننزعنّ»"[4]. وهو مذهب سيبويه، وقال "إنما بنيت لخروجها عن النظائر"[5]

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 193/1.

[2] ابن عصفور، شرح الجمل، 446/1

[3] مريم، 69

[4] السمين الحلبي، 621/7

[5] سيبويه، الكتاب، 399/2

وبين الخليل أنّ "«أيّهم» هنا مبتدأ، و«أشد» خبره، على أنها استفهامية وأسند الخليل القول الأخطل:

وَلَقَد أَبَيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنزِلٍ فَأَبَيتُ لا حَرِجٌ وَلا مَحرُومُ

وقال تقديره: فأبيت يقال في: لا حرج ولا محروم."[1]

ويرى يونس أنّها استفهامية مبتدأة، وما بعدها خبرها، ولم يجوّزه له سيبويه[2]

وقال الكسائي": لننزعنّ واقعة على المعنى كما تقول: لبست من الثياب وأكلت من الطعام ولم يقع لننزعنّ على أيّهم فينصبها، ثم ابتدأ أيّهم أشدّ، وأنّ التشايع: التعاون، وعتيًّا نصب على البيان، وسئل الكسائي في مجلس يونس عن وقولهم لأضربنّ أيُّهم يقوم لن لا يقال: لأضربن أيَّهم فقال: هكذا خلقت[3] وهو رأي الفراء أيّضًا، وعليه لا يكون للجملة التي هي "أيُّهُم أشد" موضعٌ من الإعراب[4]

ونقل ابن الأنباري (328 هـ) في الإنصاف أنّ الكوفيين رجحوا قراءة هارون، وهي بالنّصب، وقالوا إنّ القراءة المشهورة بالضمّ ليست بحجة، وساقوا البناء (1117 هـ) في ذلك الى وجهين كما يأتي:

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب، 399/2، والمحروم: الممنوع مما يريده .ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله "لا حرج ولا محروم" فإن سيبويه رحمه الله خرج هذه العبارة نقلًا عن شيخه الخليل بن أحمد على أن قوله "لا حرج" خبر مبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضًا، وتقدير الكلام على هذا: فأبيت مقولًا في شأني هو لا حرج ولا محروم، وأما قول الأخطل، فزعم الخليل أن هذا ليس على إضمار أنا، ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز "كان عبد الله لا سلم ولا صلح" على إضمار هو، ولكنه –فيما زعم الخليل– فأبيت بمنزلة الذي يقال له: لا حرج ولا محروم، أي: فأَبِيتُ لا يقال لي هذا حَرِجٌ ولا محروم، الانباري، الانصاف، 584/2.

[2] م، ن ، 400/2.

[3] ينظر: الكسائي، معاني الكسائي، ص191

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 382/2

"**أحدهما:** أنّ قوله: {**لَنَنْزِعَنَّ**} عمل في: {مِنْ} وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما تقول "قتلت من كل قبيل، وأكلت من كل طعام" فيكتفي الفعل بما ذكر معه، فكذلك ههنا: عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك، ثم ابتدأ فقال: "أيهم أشد" فرفع "أيهم" بأشد كما رفع "أشد" بأيهم، على ما عرف من مذهبنا، والوجه **الثاني:** أنّ الشيعة معناها الأعوان، وتقدير الآية: لننزعنّ من كل قوم شَايَعُوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيًا، والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مُقَدَّر معه، وأنت لو قلت "لأَنْظرنَّ أيهم أشد" لكان النظر معلقًا، لأن النظر والمعرفة والعِلْمَ ونحوهن من أفعال القلوب، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام، فدلّ على أنه مرفوع لأنه مبتدأ".[1]

وَرَدَّهُ مكي القيسي إذ لايجوز عنده أنْ يعلّق الفعل لننزعنَّ إنما تُعلق أفعال الشك وشبهها مما لا يتحقق وقوعه[2]، وقد رّدَّ أبو البركات الأنباري (577 هـ) رأي الخليل ويونس قائلًا: " وأما قول الخليل أنه مرفوع على الحكاية، فالحكاية تكون بعد جري الكلام، فتعود الحكاية إليه، وهذا الكلام يصحُّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل له، وأما قول يونس فضعيف جدًا؛ لأن الفعل إذا كان مؤثرًا فلا يجوز إلغاؤه"[3]

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل قوله: وإنّما بُنيت، لأنّ القياس فيها أنّ تكون مبنية على حد نظيرَيْها، وهما "مَنْ"، و"مَا"؛ لأنها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمنتْ معنَى همزة الاستفهام؛ وإذا كانت

---

[1] ابن الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف، 585/2

[2] ينظر: مكي القيسي، مشكل اعراب القرآن : 2 / 60 . وقد نقل أبو البركات الأنباري قول مكي القيسي وتبناه من دون الإشارة إلى صاحبه، انظر: ابو بكر الانباري، أسرار العربية : 330.

[3] أبو بكر الانباري، أسرار العربية : 330 .

جزاء، فقد تضمنت معنى حرف الجزاء، وهو" إنْ"؛ وإذا كانت خبرًا بمعنَى "الذي" فهي كبعضِ الاسم على ما أصلنا، وإنما أُعربت لتمكنها بلزوم الإضافة لها حَمْلًا لها على نقيضها ونظيرها"[1]

واستند في الترجيح إلى رأي ابن الحاجب (646 هـ) في الأمالي في أنّ ما ذهب إليه سيبويه (180 هـ) هو الصحيح، وذلك بقوله: " ومذهب سيبويه (180 هـ) الصحيح، لأنّ قول الخليل يلزم منه أمور: **أحدها:** حذفٌ كثيرٌ وهو على خلاف القياس. وإنما القول الذي يصح حذفه قول مفرد غير واقع صلة، مثل قوله تعالى: **{والملائكة باسطو أيديهم أخرجوا أنفسكم}**. وكذلك قوله: **{والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم}** ومثله في القرآن كثير. وأما حذف الصلة والموصول جميعًا فهو بعيد"[2]

وتخلص الباحثة في هذه المسألة أنّ أيّ على مذهب سيبويه (180 هـ) إنّما تأتي مبنية لخروجها عن النظائر، في حين أن الخليل ويونس لا يثبتان أن أيّ في الموصولات مبنية، بل يتأولان ما جاء من ذلك ويحملانه على أنه أيّا فيه استفهامية لا موصولة، إما محكيّة بالقول على رأي الخليل، وإما على التعليق عند يونس، وقد يشابه هذا الرأي ما ساقه الكوفيون.

ورد على ذلك الشاطبي في شرح الألفية بقوله: " أنّ الأمر كذلك إلا أنّ الفرق بين المذهبين من جهة أخرى، وهي أنّ الكوفيين على ما يفهم من النقل عنهم أنّهم لا يرفعون "أيّا" على ذينك التأويلين، وإنما قصدهم دفع ما جاء من ذلك على غير الإعراب الصحيح، فلا يقولون قياسًا على الآية: انزع أيهم أفضل، ولا اضرب من الشيّع أيهم أفضل، ولا ما كان نحو ذلك: وأما الخليل ويونس فإنهما يقيسان على ما جاء من ذلك ويتأولانه على ما تأولا عليه المسموع"

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 381/2

[2] ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 148/1

وعليه يكون ما ذهب إليه سيبويه (180 هـ) وشرحه بشكل مفصل، هو المذهب الأصح في هذه المسألة، وهو ما يراه كثير من النحاه المتأخرين، وأيضًا المتقدمين ممن نصروا مذهب سيبويه، وعزّزوا ما جاء به من خلال الشروحات المستفيضة في كتب النحو.

المسألة الثانية عشرة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ ﴾ [1]

ذكر السمين الحلبي (756 هـ) في يا أبت أوجه كثيرة هي:

"أنّ التاء في يا أبت عوض من ياء المتكلم، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة، وهذا يختص بلفظتين. يا أبت، ويا أمت ولا يجوز في غيرهما من الأسماء"[2]

يقول سيبويه (180 هـ) " سألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبَهْ، ويا أبَتِ لا تفعلْ، ويا أبتاه ويا أمتاه، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة، ويضيف: وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أمةُ لا تَفعلي. ويدلّك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة وإنما يُلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفتَ إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضًا من حذف الياء، وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون يقولون يا أباهْ ويا أماه، وهي قليلة في كلامهم، ولما دخل النداء من التغيير والحذف، أرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين كما قالوا أيْنُقٌ لما حذفوا العين رأسًا جعلوا الياء عوضًا، فلما ألحقوا الهاء في أبَهْ وأمّهْ، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع"[3]

---

(1)مريم، 42

[2] السمين الحلبي، الدر المصون، 431/6

[3] سيبويه، الكتاب، 211/2

وذكر الفراء في قوله تعالى: **((يا أبت))** وقوله : يا أبت لا تقف عليها بالهاء وأنت خافض لها فى الوصل لأنّ تلك الخفضة تدلّ على الإضافة إلى المتكلّم. ولو قرأ قارئ يا أبت لجاز وكان الوقف على الهاء جائزًا، ولم يقرأ به أحد نعلمه. ولو قيل : يا أبت لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة، ولم يجز من أخرى. فأمّا جواز الوقوف على الهاء فأن تجعل الفتحة فيها من النداء ولا تنوي أن تصلها بألف الندبة، وأمّا الوجه الذي لا يجوز الوقف على الهاء فأنْ تنوي: يا أبتاه ثم تحذف الهاء والألف لأنها فى النّيّة متّصلة بالألف كاتّصالها فى الخفض بالياء من المتكلّم".[1]

ويقول الزمخشري (538 هـ) "فإن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر؟ قلت: كما جاز نحو قولك: حمامة ذكر، وشاة ذكر، ورجل ربعة، وغلام يفعة. فإن قلت: فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة؟ قلت: لأنَّ التأنيث والإضافة يتناسبان في أنّ كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره"[2]

ويضيف السمين الحلبي (756 هـ) أنّ في يا أبت على الفتح اربعة أوجه"

"**الأول** أنه اجتزأ بالفتحة عن الألف، يعني عن الألف المنقلبة عن الياء، **والثاني** أنه رخم بحذف التاء، ثم أقحمت التاء مفتوحة، **والثالث** أن الألف في «يا أبتا» للندبة، ثمّ حذفها مجتزئًا عنها بالفتحة، **والرابع** أنّ الأصل: يا أبة بالتنوين، فحذف التنوين لأنّ النداء باب حذف"[3]

---

[1] الفراء، معاني القرآن، 32/2

[2] الزمخشري، الكشاف، 442/2

[3] السمين الحلبي، الدر المصون، 435/6

وهي على الندبة كما قال الفراء، وقال ابن السراج (316 هـ) هي لا تجوز على الندبة فلو حذفوها لأصبحت بدلا على غير جهة الندبة، وعلى الترخيم وهو مذهب سيبويه (180 هـ) وهو الاقرب[1]

وقد بين الأشموني (900 هـ) أنه لا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء خاصة، "فلا يجوز: جاءني أبت، ولا: رأيت أبت". ولا: مررت بأبت. والدليل على أن التاء في: يا أبت ويا أمت، عوض من الياء، أنهما لا يكادان يجتمعان[2]

وتخلص الباحثة الى أنّها تاء تانيث والدليل على أنّها للتأنيث أنّه يجوز إبدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين، وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء، "وحجة البصريين أنّها تشبه تاء صياقلة، وحجة الفراء أنها عوض من حرف لا يتغير وقفًا، وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين، ورسمت في المصحف بالتاء، ويجوز رسمها بالهاء".[3]

المسألة الثالثة عشرة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ۖ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾ ﴾[4]

قال الزمخشري (538 هـ) في قوله تعالى ((**إلا سلاما**)) ثلاثة أوجه:

"إن كان تسليم بعضهم على بعض أو تسليم الملائكة عليهم لغوا، فلا يسمعون لغوًا إلا ذلك، أو لا يسمعون فيها إلا قولًا يسلمون فيه من العيب والنقيصة، على الاستثناء المنقطع، أو لأن معنى السلام

---

[1] ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، 372/1

[2] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 43/3

[3] ينظر الجياني، شرح الكافية الشافية، 1327/3، ينظر أيضًا ابن يعيش، شرح المفصل، 349/1

(4)مريم، 62

هو الدعاء بالسلامة. ودار السلام: هي دار السلامة، وأهلها عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان ظاهره من باب اللغو وفضول الحديث، لولا ما فيه من فائدة الإكرام"[1].

يقول سيبويه في هذه المسألة إنّ ((**إلا**)) هنا تأتي بمعنى (لكن)، ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلامًا بسلام، ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم ... بهنّ فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ [2]

أي ولكن سيوفهم بهنّ فلول، وتأتي هنا على الاستثناء [3]

وقال الأخفش هو على البدل: "وقال {**إِلاَّ سَلاَمًا**} فهذا كالاستثناء الذي ليس من أول الكلام. وهذا على البدل ان شئت كأنه "لا يَسْمَعُونَ فيهَا إِلاّ سَلاَمًا"[4]

وقد بين السمين الحلبي (756 هـ) أن في الوجهين الأول والثالث "يتعين الاتصال في الاستثناء أمّا **الأول** فلجعل ذلك لغوًا على سبيل التجوز والفرض وأما **الثاني** فواضح لأنه فيه إطلاق اللغو على السلام وأما **الثالث** فلحمل الكلام على ظاهره من دون تجوز أو فرض".[5]

---

[1] الزمخشري، الكشاف، 27/3.

[2] النابغة الذبياني، الديوان، ص33، وهو مدح آل جفنة الغسانيين. والفلول: جمع فلٍّ وهو الثَّلم الذي يكون في السيف. والمعنى: أنهم يغزون كثيراً ويضاربون الأقران، فسيوفهم قد تفللت. والقراعْ والمقارعة: المضاربة بالسيوف. وقوله: ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم مفللة، هو بمنزلة قوله: ليس فيهم عيب على وجه، لأنه إذا كان تفليل سيوفهم هو عيبهم – وهذا المعنى يمدح به – فلا عيب فيهم على وجه، وهذا يقوله الناس على طريقة المبالغة في المدح، أي قد اختاروا لأنفسهم أشرف الأفعال، السيرافي، شرح ابيات سيبويه، 64/2.

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب، 326/2، تفيد غير معنى الاستثناء المنقطع لان ما بعدها ليس من جنسها، وغير عند سيبويه بمعنى ولكن، أي ولكن سيوفهم بهن فلول، انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الاشموني، 227/2؛ ابن هشام، مغني اللبيب،155/1،

[4] الأخفش، معاني القرآن، 439/2.

[5] السمين الحلبي، الدر المصون، 613/7.

وذكر الألوسي قول الزجاج (311 هـ) في إعرابها قوله: "هو صفة بتأويله بالمشتق أيّ سالمًا من هذه العيوب أو مفعوله والمراد لفظه فلذا جاز وقوعه مفعولًا للقول مع إفراده والمعنى إلا أنّ يقول بعضهم لبعض سلامًا وقيل: هو مصدر لفعل مقدر من لفظه وهو مقول القول ومفعوله حينئذ أي نسلم سلامًا والتكرير للدلالة على فشو السلام وكثرته فيما بينهم لأنّ المراد سلامًا بعد سلام والأستثناء منقطع وهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم محتمل لأنّ يكون من الضرب الأول منه وهو أنّ يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح له بتقدير دخولها فيها"[1]

وترى الباحثة أنّ الاستثناء على الانقطاع وذلك لعدم علاقة ما قبل الاستثناء بما بعده، بمعنى أنّ اللغو إنّما يكون فيما هو سلام.

المسألة الرابعة عشرة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾ ﴾[2]

وقوله تعالى **{هم أحسن}**، في إعرابها وجهين:

الوجه الأول: "أنّها في محل نصب، صفة ل «كم»"، واليه ذهب الزمخشري[3] وابو البقاء، [4]

الوجه الثاني: "أنّها في محل جر صفة ل «قرن» ولا محذور في هذا، وإنّما جمع في قوله: «هم» لأنّ قرنًا وإنْ كان لفظه مفردًا فمعناه جمع"[5].

---

[1] الألوسي، روح المعاني، 193/14

[2] مريم، 74

[3] ينظر: الزمخشري، الكشاف، 36/3

[4] ينظر: العكبري، التبيان، 879/2.

[5] السمين الحلبي، الدر المصون، 630/7

وقد بين ابن هشام في مغني اللبيب أنها صفة لقرن، وليست صفة لكم[1]

وهذا القول أيضا قال به أبو حيان "أنّ كم سواء كانت خبرية أو استفهامية لا توصف ولا يوصف بها وجعله صفة قرن وضمير الجمع لاشتمال القرن على أفراد كثيرة"[2]

وترى الباحثة أن قول أبي حيان الصحيح، وبأنّ كم لا توصف، وإنما جاءت لبيان عدد معين، وعلى الخبر، فهي تبين أن الله سبحانه وتعالى أهلك كثيرًا من الأمم فيما سبق فيما كانوا يفعلون، والعدد قد يكون كبيرًا.

المسألة الخامسة عشرة:

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿كَلَّاۚ سَنَكۡتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلۡعَذَابِ مَدّٗا ٧٩﴾[3]

ذكر السمين الحلبي (756 هـ) في **((كلا))**، ستة أوجه كما يلي:[4]

الأول:"أنّها حرف ردع وزجر.

الثاني:أنّها حرف تصديق بمعنى نعم، فتكون جوابًا.

الثالث: أنّها بمعنى حقًا.

الرابع:أنّها رد لما قبلها وهذا قريب من معنى الردع.

الخامس:أنّها صلة في الكلام بمعنى «إي» كذا قيل. وفيه نظر فإن «إي» حرف جواب.

---

[1] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 765/1

[2] الألوسي، روح المعاني، 126/16

[3] مريم، 79

[4] السمين الحلبي، 637/7

السادس: أنّها حرف استفتاح وهو قول أبي حاتم".

أما مذهب البصريين، فقد ذهب الخليل ويونس وسيبويه (180 هـ) الى أنّها حرف ردع وزجر، وقال سيبويه (180 هـ) في الكتاب، وأما كلا فردعٌ وزجرٌ[1]، وهذا المعنى المراد في الآية كما بين ذلك المفسرون، قال الزمخشري (538 هـ) في الكشاف"ردع وتنبيه على الخطأ أي: هو مخطئ فيما يصوره لنفسه ويتمناه فليرتدع عنه"[2]

وهذا الرأي ورد في أغلب كتب التفسير، وكثير من النحاة أخذ به، وهو مناسب لما ورد في آي كتاب الله العزيز، بأنّ الهدف هو الزجر والردع.

وذهب الكوفيون على أنه بمعنى حقًا، وقد أورد هذا الرأي العكبري[3] والسمين الحلبي[4]

وأرادوا به أنّه أيّ حقًا سيتم كتابة ما قلتم وستحاسبون عليه، بمعنى أنه حق، على الله عز وجل كتابة ما يقول من المشرك والكافر في معرفة وادعاء الغيب، ليمده عز وجل بالعذاب، وهي على هذا المذهب "اسم لأنها بمعنى المصدر، والتقدير أحق ذلك حقًّا"[5]

وبقية الآراء لم أجد لها الكثير من الصدى، وهي بمعنى، نعم ممكنه، ولكن ليست بقوة الزجر الذي يبين غضب الله عز وجل من عبادة الكفار الذين يدعون معرفة الغيب.

---

[1] ينظر : سيبويه، الكتاب، 235/4

[2] الزمخشري، الكشاف، 41/3

[3] ينظر: العكبري، التبيان، 881/2

[4] ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 637/7

[5] السخاوي، جمال القراء، 721/1

ويمكن أنْ يختلف معنى ((**كلّا**)) حسب الموضع في القرآن الكريم، ولكن المعنى الأقوى لكل المواضع هي الزجر، وليس الحق، ونقل السخاوي عن الزجاج (311 هـ) قوله "حقًا توكيد، والتوكيد إنَّما يقع بعد تمام الكلام"[1]

وترى الباحثة أنّ ((كلّا))، لم تأت بعد تمام الكلام، إنَّما افتتح بها الكلام لبيان ما بعده، فكانت لاتصال ما سبق من معرفة، مع ما سيأتي من تهديد ووعيد من الله عز وجل لهذا الكافر المدعي معرفة الغيب.

وعلى هذا المعنى فالأقوى أن تكون بمعنى ردع وزجر، وهو رأي البصريين وبعض الكوفيين.

المسألة السادسة عشرة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ ﴾[2]

ذكر السمين الحلبي (756 هـ) في إعراب قوله: {أنْ دعوا} خمسة أوجه:

"**الأول:** أنّه في محل نصب على المفعول من أجله. قاله أبو البقاء والحوفي.

الثاني: أنّ يكون مجرورًا بعد إسقاط الخافض، كما هو مذهب الخليل والكسائي.

والثالث: أنّه بدل من الضمير في «منه»

الرابع: أنّ يكون مرفوعا ب «هدّا».

الخامس: أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره: الموجب لذلك دعاؤهم، كذا قدره أبو البقاء"[3]

---

[1] م.ن ، 722/1

[2] مريم، 91

[3] السمين الحلبي، الدر المصون، 643/7

ذكر الفراء في المعاني وقوله:"أَنْ دَعَوْا لأن دَعَوا، ومن أَن دَعَوا، وموضع أن نصب لاتصالِها" [1] وقال الفراء أنّ الكسائي قال: هي في موضع خفض، أيّ مجرورة وهو ما أورده السمين الحلبي (756 هـ) أيضًا[2].

وأورد الألوسي إعرابها "بتقدير اللام التعليلية ومحله بعد الحذف نصب" وقال هو رأي سيبويه[3]

وترى الباحثة أنّ الخليل والكسائي اتفقا على الجر في المدرستين، والفراء وسيبويه (180 هـ) اتفقا على النصب.

ويرى محيي الدين الدرويش في إعرابها : "أنّ وما في حيزها مصدر فيه ثلاثة أوجه البدلية من الهاء في منه فهو كقوله:

على حالةٍ لو أَنَّ فِي القومِ حاتمًا على جودِهِ لَضنّ بِالمَاءِ حَاتِمِ[4]

فقد روي(حاتم) مجرورًا لأنه بدل من ضمير جوده، والنصب بنزع الخافض والجار والمجرور في محل نصب مفعول لأجله، علل الهدّ بدعاء الولد للرحمن والرفع بأنه فاعل هدًا أي هدها دعاء الولد للرحمن".[5]

---

[1] الفراء، معاني الفراء، 173/2

[2] ينظر: م.ن، 173/2

[3] الألوسي، روح المعاني، 141/16

[4] الفرزدق، الديوان، 540/2، جرّ "حاتمًا" لمّا جعله بدلًا من الهاء في "جوده"، وأمّا الثاني، وهو بدلُ المضمر من المظهر، فقولك: "رأيت زيدًا إيّاه"، فـ "إياه" مضمر "زيد" ظاهرٌ، وقد أُبدل منه للبيان. ومن ذلك "مررت بزيدٍ به"، الهاءُ ضميرٌ مجرورٌ، وقد أبدله من "زيد" وأعاد الجارَّ، لأنّه لا منفصِلَ للمجرور، والمتّصلُ لا يقوم بنفسه، وأمّا الثالث، وهو بدلُ المضمر من المضمر، فنحوُ ذلك: "رأيتُه إيّاه"، فـ "إيّاه" ضميرٌ منفصلٌ، وهو بدلٌ من الهاء في "رأيتهُ"، وهو ضميرٌ متّصلٌ. وساغ ذلك, لأنّ الضمير المنفصل يجري عندهم مجرَى الأجنبيّ، ألا ترى أنّهم لا يُجيزون "ضربتُني"، ويجيزون "ما ضربتُ إلّا إيّايَ"، و"إيَّايَ ضربتُ"؟ ،وتقول: "مررت به به"، فالضمير الثاني بدلٌ من الأوّل، وأعدتَ حرفَ الجرّ، لِما ذكرنا من أنّ المجرور لا منفصلَ له. والأقربُ في هذا أن يكون تأكيدًا، لا بدلًا، لأنّك إذا أبدلتَ اسمًا من اسمٍ، وهما لعينٍ واحدةٍ، كان الثاني مُرادِفًا للأوّل، لِيعلم السامعُ بمَجْموعهما. فأما إعادة اللفظ بعينه، فمن قبيل التأكيد، ابن يعيش، شرح المفصل، 268/2.

[5] الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، 155/6

ويقول ابن عاشور و{**أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا**} "متعلق بكل من {يتفطرنّ، وتنشقّ، وتخرّ} ، وهو على حذف لام الجر قبل "أن" المصدرية وهو حذف مطّرد، والمقصود منه تأكيد ما أفيد من قوله {منه} . وزيادة بيان لمعاد الضمير المجرور في قوله {منه} اعتناء ببيانه"[1].

ويعربها محمود صافي (1376 هـ) بقوله: "والمصدر المؤوّل أن دعوا في محلّ جرّ بلام تعليليّة محذوفة متعلّق بالأفعال الثلاثة: يتفطّرن، وتنشقّ، وتخرّ أي لأن دعوا، وجملة: «دعوا » لا محلّ لها صلة الموصول الحرفي أنّ"[2]

المسألة السابعة عشرة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴿٥٥﴾﴾[3]

ذكر السمين الحلبي (756 هـ) في أصل مرضيًا، "وأصله مرضوو، بواوين: **الأولى** زائدة كهي في مضروب، و**الثانية** لام الكلمة لأنه من الرضوان، فَأُعِلَّ بقلب الواو ياء وأدغمت الأخيرة ياء، واجتمعت الياء والواو فقلبت الواو ياء وأدغمت ويجوز النطق بالأصل"[4]

قال الكسائي: "من قال مرضيّ بناه على رضيتُ، قال وأهل الحجاز يقولون: مرضوّ وقال: من العرب من يقول: رِضوان، ورِضَيَان، فرِضَوان على مَرضُوَ، ورِضَيان على مرضيّ"[5]

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، 85/16

[2] محمود صافي، الجدول في اعراب القرآن، 340/13، ويرى أيضًا أن اختلاف الفاعل بين الفعل والمصدر المؤوّل يمنع جعله مفعولًا لأجله في محلّ نصب على رأي أبي حيّان.

[3] مريم، 55

[4] السمين الحلبي، الدر المصون، 608/7

[5] ورد هذا القول عند: النحاس، إعراب القرآن، 20/3.

وأجاز الفراء أنْ يقال: مرضوًّا، بتصحيح الواو على الأصل لأنه اسم مفعول من الرضوان، وأصلها مرضوو بواوين، ثمّ حصل الإدغام[1]

والخليل يقول: "فلان مرضوّ ومرضيّ، وأرض مسنوّة، ومسنية، إذا سقيت بالسواني او المطر، والأصل عندهم الواو"[2]

وإنْ كانت اللغة قد جاءت بالوجهين الإعلال والتصحيح، فإنّ القراءة أيضًا أجازت الوجهين.

وقال ابو حيان "وهو اسم مفعول أيّ مرضو وفاعل بقلب واوه ياء لأنّها طرف بعد واو ساكنة، والساكن ليس بحاجز حصين فكأنها وليت حركة، ولو بنيت من ذوات الواو مفعلا لصار مفعلا لأنّ الواو لا تكون طرفًا وقبلها متحرك في الأسماء المتمكنة غير المتقيدة بالإضافة، وهذا الإعلال أرجح من التصحيح، ولأنه اعتل في رضيّ وفي رضيّان تثنية رضيّ"[3].

وعليه فإن المفعول معتل اللام بالواو إذا لم يكن من فعِل، بكسر العين في الماضي، فالأكثر والأرجح فيه التصحيح، والأقل والمرجوح فيه الإعلال، وإذا كان ماضية على وزن فعِل، مكسور العين، فالأكثر والأرجح فيه الإعلال، والأقل والمرجوح فيه التصحيح.

---

[1] ينظر: الفراء، معاني القرآن، 170/2

[2] الخليل بن احمد، العين، 57/7

[3] أبو حيان، البحر المحيط، 276/7

المسألة الثامنة عشرة

قوله تعالى :

﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٣٨﴾ [1]

قال السمين الحلبي (756 هـ) هذا لفظة أمر ومعناه التعجب، وأصح الأعاريب فيه كما تقرر في علم النحو: "أنّ فاعله هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحًا للفظ، لأنّ أفعل أمرا لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، ولا يجوز حذف هذه الباء إلا مع أنّ، والفاعل مضمر، والمراد به المتكلم كأن المتكلم يأمر نفسه بذلك والمجرور بعده في محل نصب"[2]

مذهب جمهور النحويين في قوله تعالى بهم في موضع رفع كقولك: أَحْسن بزيدٍ والباء لازمة والفاعل مستكن، ولا يختلف باختلافه المخاطب؛ لأنّه جرى مجرى المثل، وأَسْمِع بهم وأَبْصِر، لفظه لفظ الأمر وليس بأمر[3] . ونقل أبو البقاء العكبري عن الزجاج: أنه أمرٌ حقيقة والجار والمجرور نُصب كأنّ المتكلم يأمر نفسه بذلك، والفاعل على هذا مضمر أي المتكلم يقول لنفسه: أوقع به سمعًا أو مدحًا [4] .

ويبدو أنّ ما نسبه العكبري للزجّاج غير دقيق؛ إذ نصَّ الزجاج (311 هـ) على أن المعنى: "ما أسمعهم وأبصرهم يوم القيامة؛ لأنهم شاهدوا مِنْ البعث وأمر الله عز وجل ما يسمع ويبصر بغير عمل

---

[1] مريم، 38

[2] السمين الحلبي، الدرّ المصون، 602/7

[3] أبو بكر الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 1 /126، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2 /875 ، ابو حيان، وارتشاف الضرب، 3 / 34

[4] انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : 2 / 785

فكر وتروَية " [1] ، وبهذا يكون الزجاج (311 هـ) قد وافق جمهور النحويين. وليس كما نقل عنه أبو البقاء العكبريّ ، وربّما ذكر الزجاج (311 هـ) هذا الرأي في أحد كتبه التي لم تصل إلينا.

المسألة التاسعة عشرة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا ٦١ ﴾ [2]

يقول السمين الحلبي (756 هـ) في قوله تعالى: **{جنات عدن}** : العامة على كسر التاء نصبًا على أنها بدل من «الجنة» ، وعلى هذه القراءة يكون قوله {ولا يظلمون شيئًا} فيه وجهان، **أحدهما:** أنه اعتراض بين البدل والمبدل منه. **الثاني:** أنه حال[3]

أولًا: إبدال النكرة من المعرفة؛ ذهب قوم منهم الزجاج (311 هـ) والنحاس والزمخشري (538 هـ) والأنباريّ والعكبريّ وغيرهم إلى القول بالبدل في (جنات عدن) من المبدل منه (الجنّة) [4] ولم يشر أحد منهم إلى أمر التعريف والتنكير إلا الزمخشري، فقد جعل (عدن) معرفةً، فجنات مكتسبة التعريف من الاضافة، [5] وقد رده أبو حيان محتجًا بالحكم البصريّ الذي يجيز إبدال النكرات من المعارف، وما ذهب إليه الزمخشري (538 هـ) هو حكم بغدادي، لأن البغداديين يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن تكون النكرة موصوفة لتقرب من المعرفة، وقد أخذ بهذا القول الكوفيون، [6] كما أنّه متوائم

---

[1] الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه : 3 / 330 .

[2] مريم، 61

[3] السمين الحلبي، الدر المصون، 610/7

[4] الزجاج، معاني القران، 336/3، النحاس، اعراب القرآن، 320/2–321

[5] ينظر: الزمحشري، الكشاف: 4/ 100،

[6] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 6/ 190، انظر: ابن عصفور، شرح الجمل 1/ 285، 286

مع ما في كتاب سيبويه،[1] وفي هذا دليل على صواب رأي القائلين بالبدل نكرة موصوفة مقربة من المعرفة.

ثانيًا: إبدال الجمع من المفرد؛ لقد ذهب السابقون إلى القول بالبدل في (جنات) مهملين أمري الإفراد والجمع بين طرفي الإبدال غير أن الأنباري قد تنبه على ذلك قائلًا:" هذا بدل الشيء من الشيء، وهو نفسه، لأنّ الألف واللام في الجنّة للجنس" [2]، فهو عنده بدل كل من كل، غير أن بعضهم قد عكس بعض حقائق البدل، فبدل بعض من كل يكون . في حالات بدل كل من بعض، ذهب الى ذلك أبو حيان والسمين والسيوطيّ، ومن أمثلتهم لقيته غدوة يوم الجمعة ، وقوله﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ﴾[3] وجعل السيوطي (911 هـ) منه **(يدخلون الجنة)**، فجنات بدل كل من بعض،[4] وقد رد هذا بعض المحققين لأنهم يرون في " أل" في الجنة حرفًا للجنس الصادق على مدلوله،[5] فالبدل بدل بعض من كل وتؤازره قراءة الإفراد.

وقد أشير الى أن المدح نصبًا يكون مع النعوت الكثيرة فتقطع عن سوابقها مخالفة لها في الاعراب على النصب مدحًا او ذمًا.[6]

---

[1] سيبويه، الكتاب: 1/ 222

[2] أبو البركات الأنباري، البيان في غريب القرآن 2/ 182.

[3] سبأ : 15.

[4] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 249/2،250

[5] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 50/1

[6] ينظر: الكتاب: 1/ 248، 252، 255، معاني الفراء: 1/ 16، 309

المسألة العشرون:

﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤﴾ [1]

وقد ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم الخلاف بين البصريين أنفسِهِم في علّة حذف النون من الفعل (يكون) ونسبوا إلى سيبويه (180 هـ) أنّ علّة حذف النون في الجزم هي لكثرة الأستعمال ولو جيءَ بها لكان جيّدًا في غير القرآن [2]. وقد علل سيبويه (180 هـ) رأيه قائلًا: "إنَّ الشيءَ إذا كَثُرَ في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ممّا هو مثله. ألا ترى أنّك تقول: لم أكْ، ولا تقول: لم أقُ، إذا أردتَ أقل، وتقول: لا أدْرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: لم أُبَلْ، ولا تقول: لم أرْم تريد أُرام. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" [3] .

أمّا المبرد فقد خالف سيبويه (180 هـ) ووجّه حذف النون؛ لأنّها إنّما فُعِلَ بها ذلك حملًا على نون الإعراب في الأفعال الخمسة [4]، وكان المبرد قد وضع شروطًا لحذفها قائلًا: "فحذت [يعني النون]؛ لسكونها استخفافًا، فإن تحركت النون لم يجز حذفها، وتقول: لم يَكُ زيدٌ منطلقًا، ولا تقول: لم يكُ الرجلُ؛ لأنها تحرّكت ههنا لالتقاء الساكنين إذ قلت: لم يَكُ الرجلُ" [5] .

وقوبل رأي المبرد في حذف النون بالرد إذ قال ثعلب (291 هـ): " أخطأ ولو كان كما قال : لحذفت في قولنا لم يصن زيدًا نفسه " [6] .

---

[1] سورة مريم، الآية: 4.

[2] الفراء، معاني القرآن وإعرابه، 53/2، النحاس، إعراب القرآن، 3 / 549

[3] سيبويه، الكتاب: 1 / 310.

[4] المبرد، المقتضب: 3 / 167، النحاس، إعراب القرآن، 3/ 549

[5] المبرد، المقتضب، 167/3

[6] النحاس، إعراب القرآن: 3/ 549 .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون[1] متمسكًا بقول الشاعر:

فإن لم تَكُ المرآةُ أبدتْ وسامَةَ فقد أبدتِ المرآةُ جَبْهَةَ ضيغمِ [2]

والاختيار عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم رأي سيبويه (180هـ) وذلك لوجاهته؛ لأن كثرة الاستعمال تجيز الحذف في كلام العرب[3]. وفي الحقيقة لا يكون إلاّ لغرض بلاغي يقتضيه المقام .[4]

المسألة الحادية والعشرون:

﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [5]

قرأ الكوفيون: (كله) بالنصب، ووافقهم من السبعة ابن كثير (774هـ) ونافع وابن عامر.وقرأ البصريون:(كله) بالرفع ، ولم يوافقهم من السبعة أحد[6]

قال الفراء:" فمن رفع جعل (كُلٌّ) اسمًا فرفعه باللام في (الله)، كقوله: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) [7]."[8].

---

[1] الرضي، شرح الكافية، 2/ 300، ونسب ابن هشام هذا الرأي إلى الكوفيين أيضاً. ينظر: ابن هشام، تخليص الشواهد: 268.

[2] هذا البيت للخنجر بن صخر الأسدي، أبدت: أظهرت. الوسامة: حسن الوجه. الضيغم: الأسد، المعنى: يقول: إذا كنت قبيح المنظر فإني أتحلى بالشجاعة والإقدام.، ويمكن اعرابه: "فإن": الفاء: بحسب ما قبلها، "إن" حرف شرط جازم. "لم": حرف جزم. "تك": فعل مضارع ناقص مجزوم، وهو فعل الشرط. "المرآة": اسم "تكن" مرفوع. "أبدت": فعل ماض والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي". "وسامة": مفعول به منصوب. "فقد": الفاء رابطة جواب الشرط، "قد": حرف تحقيق. "أبدت": فعل ماض والتاء للتأنيث. "المرآة": فاعل مرفوع بالضمة. "جبهة": مفعول به منصوب، وهو مضاف. "ضيغم": مضاف إليه مجرور.

وجملة: "إن لم تك ... " بحسب ما قبلها. وجملة "أبدت وسامة" في محل نصب خبر "تكن". وجملة "فقد أبدت المرآة ... " في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد قوله: "فإن لم تك المرآة" حيث حذفت النون من مضارع "كان" المجزوم بالسكون مع أنها قد وليها حرف ساكن. وهذا جائز عند يونس بن حبيب، وضرورة عند جمهرة النحاة.، الاشموني، شرح الاشموني على الالفية، 251/1؛ انظر ايضا العيني، المقاصد النحوية، 617/2؛ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 367/1.

[3] الفراء، معاني القرآن وإعرابه: 53/2

[4] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1/ 407-408

[5] مريم، 95

[6] الأزهري، معاني القرآن، ص111

[7] الزمر: من الآية60

[8] الفراء، معاني القرآن 243/1 .

قال أبو علي الفارسي:" وحجة أبي عمرو في رفعه (كُلُّهُ) ، وابتدائه به: أنه وإن كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها ، فأنه قد ابتدأ بها كما ابتدأ بسائر الأسماء في نحو قوله: (وكلهم آتيه يوم القيمة فردًا) فابتدأ به في الآية"[1]

وقال مكي:"قرأ أبو عمرو (كُلُّهُ) بالرفع على الابتداء ، و(لله)، والجملة خبر (إن)."[2]

المسألة الثانية والعشرون:

﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا ٨٢﴾[3]

ذهب الأخفش إلى أن الضِّدَّ في الآية اسمُ جَمْعٍ بمنزلة الرَّصَدِ، واعترض عليه ثعلب، ورأى أنه مصدر يقع على المفرد والجمع بلفظٍ واحدٍ.

قال الأخفش: "قال: ﴿**وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا**﴾ لأن الضِّدَّ يكون واحدًا وجماعةً، مثل الرَّصَدِ والأرصاد، ويكون الرصد–أيضًا–اسمًا للجماعة"[4].

وقد حكى ثعلب (291 هـ) قولَ الأخفش، ثم أتبعه بقول الفراء كَالرَّادِّ عليه، قال الأزهري: "وأخبرنِي المنذري عن ثعلب (291 هـ) أنه قال: قال الأخفش في قوله: ﴿**وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا**﴾: لأن الضِّدَّ

(1) الفارسي, أحمد بن عبد الغفار, الحجة للقراء السبعة 45/2.

(2) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 402/1.

(3) مريم، 82

(4) الفراء، معاني القرآن 404/2.

يكون واحدًا وجماعةً، مثل الرَّصَدِ والأرصاد، قال: والرَّصَدُ يكون للجماعة" [1]. وقال أبو العباس: قال الفَرَّاءُ: معناه في التفسير: ويكونون عليهم عونًا، فلذلك وُحِّد"[2].

قال العكبري: "و"ضِدًّا" واحدٌ في معنى الجمع، والمعنى: أن جميعهم في حكم واحد؛ لأنهم متفقون على الإضلال"[3].

وقال الرضي: "وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿**وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا**﴾، وقوله تعالى: ﴿**وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ**﴾[4]، وذلك لِجَعْلِهِمْ كَذَاتٍ واحدةٍ في الاجتماع والترافد"[5].

وقال الرضي أيضًا: "وأما الوصف الذي كان في الأصل مصدرًا نحو صَوْمٍ وغَوْرٍ، فيجوز أن يُعتبر الأصلُ، فلا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث، كقوله تعالى: ﴿**حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ**﴾، وقال: ﴿**نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ**﴾، ويجوز اعتبارُ حاله المنتقل إليها، فيثنى ويجمع ، فيقال: رَجُلاَنِ عَدْلاَنِ، ورجالٌ عُدُولٌ، وأما تاء التأنيث فلا تلحقه؛ لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما وُضِعَ وصفًا، وأما قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ**﴾، وقوله: ﴿**وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا**﴾، فليس باسمِ الجنسِ، إِذْ يقال: عَدُوَّانِ وضِدَّانِ".[6]

فالنص الأول موافق لقول الأخفش، والنص الثاني موافق لقول الفراء الذي ذكره ثعلب.

---

[1] الازهري، تهذيب اللغة 455/11 ضدد، وذكر ابن منظور–أيضا–هذه الحكاية في اللسان 113/4 ضدد،

[2] الفراء، معاني القرآن 172/2،

[3] ابن الهائم، التبيان في تفسير غريب القرآن، 881/2.

[4] سورة الكهف الآية 50.

[5] الرضي، شرح كافية ابن الحاجب 2/ 2 / 654.

[6] الرضي، شرح كافية ابن الحاجب 2/ 2 / 662، 663.

والذي أراه راجحًا من هذين القولين هو قول الأخفش، وهو أن الضِّدَّ اسمُ جَمْعٍ، لا أنه مصدر كما قال ثعلب، ويؤيد هذا ما ورد في المعاجم اللغوية في معنى الضد، ومن ذلك قول الأزهري: "قال الليث: الضِّدُّ: كل شيء ضَادَّ شيئًا ليغلبه، والسواد ضدُّ البياض، والموت ضدُّ الحياة، تقول: هذا ضِدّه وضد يده، والليل ضدُّ النهار: إذا جاء هذا ذهب ذاك، ويُجمع على الأضْداد، قال الله ﷻ : ﴿**وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا**﴾... الحرّاني عن ابن السكيت (244 هـ) قال: حكى لنا أبو عمرو: والضِّدُّ مثل الشيء، والضِّدُّ خلافه، قال: والضَّدّ: المِلْءُ يا هذا. وقال أبو زيد: ضَدَدْتُ فلانًا ضَدًّا: أي غلبته وخصمته، ويقال: لَقِيَ القومُ أضدادهم وأندادهم وأيدادهم: أي أقرانهم. وأخبرني المنذري عن أبي الهيثم: يقال: ضَادَّني فلانٌ: إذا خالفك، فأردت طولًا وأراد قِصَرًا، وأردت ظلمةً وأراد نورًا، فهو ضِدُّك وضَدِيدُك، وقد يقال: إذا خالفك تذهب فأردت وجهًا فيه، ونازعك في ضِدِّه"[1].

المسألة الثالثة والعشرون:

﴿وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا ٨﴾[2]

بين السمين الحلبي (756 هـ) أن في قوله: {عتيًا}، أربعة أوجه:

الأول: "أنّه مفعول به، أي: بلغت عتيًا من الكبر، فعلى هذا {من الكبر} يجوز أن يتعلق بـ «بلغت»

الثاني: أنْ يكون مصدرًا مؤكدًا من الفعل.

الثالث: أنّه مصدر واقع موقع الحال من فاعل «بلغت»

---

[1] الأزهري، تهذيب اللغة 455/11، 456 ضدد.

[2] مريم، 8

الرابع: أنّه تمييز. وعلى هذه الأوجه الثلاثة ف «من» مزيدة" [1]

ويرى الألوسي في روح المعاني أنّ الكلمة في موضع النصب على مفعول به[2]، وهو أيضًا رأي العكبري في التبيان، أنّها جاءت منصوبة، مفعول به، وقال "ويجوز أن تكون حالًا من عتي، وأن تتعلق ببلغت" [3]

وجاء في الموسوعة القرآنية أنّ ((عتيًا)) "نصب بـ «بلغت» وتقديره: سببًا عتيًا وأصله: عتوًا، وهو مصدر: عتا يعتو، فأبدلوا من الواو ياء، ومن الضمة التي قبلها كسرة، لتصح الياء لأنّ ذلك أخف".[4]

---

[1] السمين الحلبيّ، الدر المصون، 569/7

[2] ينظر : الألوسي، روح المعاني، 66/16

[3] ينظر : العكبري، التبيان في غريب القرآن، 867/2

(4) الأبياري, إبراهيم، الموسوعة القرآنية، 272/4

الخاتمة

بعد أنْ منّ الله عليّ بالانتهاء من هذه الرسالة، وشرفني بالبحث في كتابه العزيز، الغزير الجامع المانع، المتشابه المحكم، الذي أرسله لرسوله محمد ،صلى الله عليه وسلم، ليبلِّغ به الرسالة، رسالة الحق المبين، رسالة التوحيد.

يمكنني القول أنّ الخلاف في أيّة قضيّة من القضايا يعد عَرْكًا لكثرة الآراء والاتجاهات والمذاهب، وغربالًا لغثها وسمينها، واستجلاءً للجوهر الفرد فيها واستبعادًا لقشورها الضحل عنها، فتتسق الأحكام في مجراها العام لافظة الشوائب، وآخذةً النقائب مما يقوي صرح العربية في أمورها النظرية وشؤونها التطبيقية فتغدو سلسةً على الدّارس في هذين الوجهيها فتعمّ الفصاحةُ مختلف فئات المجتمع، وتزول الفوارق بين تناول النصوص المختلفة.

وسعت هذه الدراسة إلى تأكيد مسألة محورية مهمة، فحواها كون الدرس القرآني في معتمده الأول، أن النحو القرآني أساس نظرية التصحيح اللغوي العام، وقد كان ذلك أساس انطلاق النحاة الأوائل دافعًا قرآنيًا، جعلهم يدرسون لغته، وتركيبه، وحقائقه، وخصائص نصوصه المتميزة عن غيرها من نصوص العربية.

وقد وجدنا أنّ كثيرًا من النحويين الأقدمين قد ذهبوا إلى الأخذ بالنص القرآني مستشهدين به وداعين إلى الاعتداد به في التنظير النحوي، حيث إنّ سيبويه (180 هـ) والمبرد أوردا في كتابيهما شواهدَ قرآنية تفوق في نسبتها الشواهد الشعرية.

أولا: نتائج الدراسة

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

الأول: أنّ الإعراب هو الذي يُميّز المعاني، ويوقف الدارسين على تدبر كلام الله جل وعلا، وفي الوقت نفسه لا إعراب للنص القرآني الكريم إن لم يكنْ هناك فهم للمعنى قَبْلَ الإعراب؛ لأنه فرعٌ من فهم المعنى، لذا لا يمكننا الفصل بين المعاني، والإعراب فصلًا تامًا؛ لارتباطه بالمعنى.

الثاني: أنّ الخلاف في سورة مريم لم يكن في مسآئل كثيرة بين النحويين، إذ إنّ مواضع الخلاف لم تتجاوز العشر مسائل كخلاف جوهريٍ بين نحاةِ المدرستين.

الثالث: تمثل الخلاف الحقيقي في مسائل محدودة كمسألة ﴿**أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾، حيث اختلفت المدرستين في إعرابها، وكذلك اختلف نحاة كل مدرسة في إعرابها، فخالف سيبويه (180 هـ) معلّمه الخليل، كما خالف الأخفش الكسائي في الإعراب ايضًا، وأضاف الفراء إعرابًا في مسألة ﴿ **ذِكْرُ رحمة**﴾

الرابع: استقلال الكسائي برأيه في قوله تعالى:﴿ **أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾،واتباع الأخفش سيبويه (180 هـ) في حكمه على ذلك.

الخامس: تأتي "إذ" ظرفًا في أغلب الأحيان، وهو رأي سيبويه (180 هـ) في أنّ الظرف أقوى في إذ.

السادس: ذهب أغلب النحاة من البصريين والكوفيين إلى أن حرف الجر الباء، إذا اتصل بالمفعول كان في الأغلب زائدًا، وحذفه لا يفسد المعنى.

السابع: إن سبب الاختلاف في إعراب بعض الآيات يؤول إلى اختلاف التأويل في معنى بعض الآيات مثل إعراب قوله تعالى: (ذلك عيسى بن مريم قول الحق)، فمن رفعها جعلها تعود على الله جلّ وعلا، ومن نصبها جعلها تعود إلى عيسى عليه السلام.

الثامن: تأتي "كلّا" في الغالب حرف ردعٍ وزجرٍ إذا افتتح بها الكلام، وهو ما ذهب إليه أغلب النحاة البصريين.

ثانيًا: التوصيات

ويمكن للباحثة أنّ توصي بما يأتي:

1. القيام بدراسات مختلفة حول الخلاف بين النحويين في إعراب آي القرآن الكريم في سور أخرى مختلفة، وذلك لبيان طبيعة هذا الخلاف، وأسبابه.

2. التوجّه الى دراسات تقوم على جمع آراء البصريين والكوفيين المتناثرة من بطون الكتب ليسهل على الباحثين معرفة هذه الآراء.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: المصادر

1. ابن الأثير، عز الزين ابي الحسن علي(ت 630هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق : ابو فداء القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.

2. الأخفش، أبو الحسن المجاشعي البلخي(ت 479هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: د. هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.

3. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى(ت900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

4. الأصفهاني، ابو الفرج(ت284هـ)، **الأغاني**، تحقيق علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر–لبنان.

5. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله(ت1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.

6. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت513هـ)، **أسرار العربية**، دار الجيل، بيروت، 1985م.

7. _____، **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت.

8. _____، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**، البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، القاهرة، 2003م.

9. _____، **نزهة الألباء فى طبقات الأدباء**، تحقيق، د.ابراهيم السامرائي مكتبة المنار،ط3 140هـ/1985.

10. _____، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار النهضة، مصر،1967م.

11. الأنصاري، ابن هشام(ت708هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.

12. الباوردي، محمد عبد الواحد بن ابي هاشم(ت345هـ)، **ياقوته الصراط في تفسير غريب القرآن**، تحقيق: محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، 2002م.

13. البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت 1093هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة،1997م.

14. ابوبكر الزبيدي، محمد بن الحسن(ت379هـ)، **طبقات النحويين واللغوين**، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ط1، 1954.

15. الجرجاني، علي بن محمد(ت816هـ)، **التعريفات**، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت،ط4 1998/1418.

16. الجمحي، محمد بن سلام(ت232هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق محمود شاكر دار المدني، جدة.

17. ابن جني، ابو الفتح عثمان(ت392هـ)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.د.ت.

18. الجزري، محمد بن محمد الدمشقي(ت833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تقديم علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت،1998.

19. _____، **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق ج برجستراسر، مطبعة الخانجي، مصر، ط1، 1351-1932.

20. الجياني، جمال الدين ابي عبد الله(ت672هـ)، **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، د.ت.

21. ابن الحاجب، عثمان بن عمر(ت646هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، 1989م.

22. الحموي، شهاب الدين ابو عبد الله ياقوت(ت662هـ)، **معجم الأدباء، إرشاد الأريب في معرفة الأديب**، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي ط1 بيروت 1413هـ/1993م.

23. _____، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت 1397هـ/1993م

24. ابو حيان الاندلسي، محمد بن يوسف بن علي(ت745هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، د.ت

25. _____، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

26. _____، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.

27. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الخضرمي(ت808هـ)، **العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر**، دار القلم، ط5، بيروت 1984م.

28. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ)**وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

29. الدرويش، محيي الدين بن أحمد(ت1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، بيروت، 1415هـ.

30. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(ت379هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق، محمد ابو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1393هـ.

31. الزّجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(ت311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

32. الزجاجي، ابو القاسم(ت340هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق د.مازن المبارك، ط5، دار النفائس بيروت.

33. _____، **امالي الزجاجي**، تحقيق عبد السلام هارون، د.ن، د.ت.

34. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.

35. السخاوي، على بن محمد بن عبد الصمد(ت643هـ)، **جمال القراء وكمال الإقراء**، د. مروان العطية، دار المأمون للتراث، 1997م.

36. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل(ت316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

37. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(ت756هـ)، **الدر المصون في علوم كتاب الله المكنون**، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

38.البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى(ت458هـ)، سنن البهيقي الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مكتبة الباز مكة المكرمة1414/1994.

39. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

40.السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله(ت284هـ) ، **اخبار النحويين البصريين**، تحقيق د.محمد ابراهيم البنا–دار الاعتصام ط1، 1985م.

41. _____، **شرح كتاب سيبويه**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.

42.السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، **الاشباه والنظائر في النحو**، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

43._____، **الاقتراح في علم اصول النحو**، قدم له وضبطه د.أحمد سليم ، ود.أحمد محمد قاسم، مكتبة الفيصلية،ط1، 1988.

44._____، **المزهر في اللغة وأنواعها**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوفي ت(911هـ) تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية،ط1 بيروت،1398هـ.

45._____، **بغية الوعاة في طبقات الغويين والنحاة**، تحقيق أبو الفضل إبراهيم دار الفكر،ط1 ،1384-1964.

46. _____، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

47. الشاطبي، ابو اسحاق ابراهيم بن موسى(ت790هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبدالرحمن العثيمين واخرون جامعة ام القرى، معهد البحوث العلمية مكة، ط1، 1428هـ.

48. الصبان، ابو العرفان محمد بن علي الصبان(ت1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لالفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

49. البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري(ت256هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة بيروت، ط3،1407-1987.

50. مسلم، المسلم بن الحجاج(ت261هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار احياء التراث، بيروت.

51. الطبري، محمد بن جرير(ت310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000.

52. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد(ت1393هـ)، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

53. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(ت769هـ)، **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 1980م.

54. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت

55.الفاسي، ابو عبدالله ابي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي(ت1110هـ)، **فيض الانشراح من روض طي الاقتراح**، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر، القاهرة(1417هـ/1997م).

56. الفراء، ابو زكريا يحيى بن زياد(ت207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: احمد يوسف النجاني واخرون، دار المصرية للتأليف والنشر، مصر، د.ت.

57. _____، **الايام والليالي**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 ،1985/1405.

58. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت646هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، بيروت.

59. القلقشندي، أبو العباس أحمد (ت821هـ)،**صبح الاعشى في صناعة الانشا**، تحقيق عبد القادر، وزارة الثقافة، دمشق،1981م

60. القيسي، مكي بن ابي طالب(ت437هـ)، **الابانة في معاني القراءات**، دار النهضة مصر للطباعة والنشر،1405هـ.

61. _____، **مشكل اعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.

62. الكسائي، علي بن حمزة(ت189هـ)، **معاني القرآن**، تجميع: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.

63. الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد(ت450هـ)، **النكت والعيون (تفسير الماوردي)**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

64. مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس(ت324هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

65. محيي الدين شيخ زادة(ت951هـ)، **حاشية الشيخ محيي الدين زادة على شرح البيضاوي**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

66. ابن منظور، محمد بن مكرم(ت630هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، ط1، بيروت.

67. النحاس، ابو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل(ت338هـ)، **إعراب القرآن**، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.

68. ابن النديم، محمد بن اسحق النديم(ت384هـ)، **الفهرست**، دار المعرفة، بيروت، 1398-1978.

69. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد(ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1985م.

70. ابن يعيش، يعيش بن علي ابن ابي السرايا(ت643هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، تقديم: اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

ثانيا: المراجع

71. الافغاني، سعيد، **في اصول النحو**، المكتب الاسلامي،1987

72. _____، **من تاريخ النحو**، دار الفكر، بيروت.

73. امين، احمد، **فجر الاسلام**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان طبعة الحادية عشرة،1975

74. البعيمي،ابراهيم بن سليمان، **المنصوب على التقريب**، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، 1418هـ.

75. الحازمي، احمد بن عمر، **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية**، مكتبة الاسدي، مكة المكرمة، 2010م.

76. الحديثي، خديجة، **الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، 1394-1974م.

77. _____، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، سلسلة دراسات، العراق، 1981م.

78. حسين، محمد الخضر، **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية، القاهرة،1353هـ.

79. الحموز، عبد الفتاح، **الكوفيون في النحو والصرف**، دار عمان/الاردن،ط1، 1997/1418م.

80. ديرة المختار أحمد، **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القران للفراء**، دار قتيبة للنشر والتوزيع ط1، بيروت 1411هـ، 1991م.

81. الراجحي، عبدة، **دروس في المذاهب النحوية**، دار النهضة بيروت1400هـ-1980م

82. راوي، صلاح، النحو العربي، **نشاته وتطوره ورجاله**، دار غريب للطباعة والنشر، 2003

83. زيد الانصاري، **النوادر في اللغة**، دار الكتاب العربي،ط1387،2-1967م

84. السامرائي، ابراهيم، **المفيد في المدارس النحوية**، ابراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007م.

85. السيد عبدالرحمن، **مدرسة البصرة النحوية**، دار المعارف ط1.

86. شعبان، خالد سعد، **اصول النحو عند ابن مالك**، مكتبة الادب، القاهرة ط1، 1427-2006

87. صافي، محمود عبد الرحيم، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، دار الرشيد، دمشق، 1418هـ.

88. الصغير، محمود، **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، دار الفكر، بيروت،ط1419،1-1999

89. ضيف، شوقي ،**المدارس النحوية**، دار المعارف،ط4، القاهرة،1988م.

90. طنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة**، دار المعارف، ط3، القاهرة 1415هـ/1995م.

91. ____، **النحو وتاريخ اشهر النحاة**، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1996م.

92. الطويل ، سيد رزق،**الخلاف بين النحويين**، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة،ط1، 1985

93. الطيب اللغوي، **مراتب النحويين**، تقديم محمد زينهم محمد عذب، دار الافاق العربية، طبعة1423-2003م.

94. عباس، احمد خضير، **اسلوب التعليل في اللغة العربية**، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان،ط1، 2007/1428.

95. عصفور،علي بن مؤمن بن محمد، **شرح جمل الزجاجي**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

96. علامة، طلال، **تطور النحو في مدرستي الكوفة والبصرة**، دار الفكر اللبناني، ط1،بيروت، 1413هـ-1993م.

97. المخزومي مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، المجمع الثقافي، ابو ظبي، 1423-2002م.

98. المسلاتي، نوري حسين، **اسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الانصاف**، 1431هـ-2010م.

99.نور الدين، عصام، **تاريخ النحو**، المدخل والنشأة والتأسيس، دار الفكر، بيروت، 1995.

فهرس المحتويات

إقرار .....أ

شكر وتقدير .....ب

الملخص .....ت

Abstract .....ث

المقدمة.....ج

موضوع الرسالة: .....ج

أهمية الموضوع .....ج

مسوغات اختيار الموضوع .....ح

الدراسات السابقة.....ح

منهج الدراسة .....ح

الفصل الأول

النحو نشأته وتطوره

المبحث الأول : "النّحويون بين النّشأة والتّمذهب".....1

المبحث الثاني : أسباب الخلاف 1

المبحث الثّالث : الأصول النّحويّة للمدرستين: 1

المبحث الأول : "النّحويون بين النّشأة والتّمذهب".....2

المبحث الأول : "النّحويون بين النّشأة والتّمذهب".....3

أولًا: نشأة مصطلح النحو 3

ثالثًا:ظاهرة اللحن 6

رابعًا: مهد ظهور الخلاف النحوي ومراحله 8

خامسًا: نشأة الخلاف وظهور المذهبية 10

سادسًا: مراحل الخلاف 11

المرحلة الأولى: بداية الخلاف 11

المرحلة الثانية: ظهور التمذهب بنشأة أصول المدرسة الكوفية 12

المرحلة الثالثة: المخالفة الصريحة بين مذهبين 13

المبحث الثاني 14

أسباب الخلاف 14

تمهيد 15

أولاً: البيئة اللغوية وأثرها في الخلاف 15

ثانياً: الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية 18

ثالثاً: المنافسة بين العلماء 21

رابعاً: العوامل الثقافية والعلمية 22

خامساً : الدوافع الشخصية 23

المبحث الثّالث 27

الأصول النّحويّة للمدرستين: 27

أولًا: تعريف أصول النحو 28

ثانيًا:السماع أو النقل 28

النحو وقرآء القرآن 33

الحديث النبوي الشريف 35

كلام العرب 39

ثالثًا:القياس..... 44

الفصل الثاني

"الخلاف بين المدرستين من خلال سورة مريم"

تمهيد 56

أولا: نتائج الدراسة 96

ثانيًا: التوصيات 97

قائمة المصادر والمراجع 98

أولا: المصادر 98

ثانيا: المراجع..... 105

فهرس المحتويات..... 109